مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9315

الأربعاء، 3 أيار/مايو 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل/السيد هاوري/السيدة تشاندا	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سوبرونينكو
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة العوضي
	البرازيل	السيد دي ليما
	الصين	السيد هي تشى تشيانغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أنيانا
	فرنسا	السيدة أوبير
	مالطة	السيد دي بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ولد – بلونديل
	موزامبيق	السيد فرناندیز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سترينيك
	اليابان	السيد تامورا

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام

رسالة مؤرخة 18 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة (S/2023/283)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service,). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

استؤنفت الجلسة الساعة 15/00.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق لتمكين المجلس من اختتام أعماله في الوقت المحدد. ستنبه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب لاتفيا بهذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن بناء السلام واستدامته. ونعرب عن تقديرنا لقيادة سويسرا في تنظيم هذه الجلسة ونشكر جميع مقدمي الإحاطات على رؤيتهم الثاقبة القيمة.

وتؤيد لاتفيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تتشاطر لاتفيا الرأي المتمثل في أن الثقة عنصر أساسي عندما يتعلق الأمر ببناء السلام واستدامته. فنعلم جميعنا جيدا أن الثقة تستغرق وقتا طويلا وصبرا لتنشأ. ووفي الوقت نفسه، من السهل جدا فقدانها. ولذلك، ينبغي أن لنا أن نركز على لبنات صلبة لبناء الثقة يمكن أن تؤدي بدورها دورا حاسما في دعم السلم والأمن العالميين.

وبادئ ذي بدء، تعتمد الثقة على الالتزام بالقواعد والمعايير من قبل كل من التزم بها. وقد أنشئ النظام الدولي القائم على القواعد لمنع أحلك صفحات تاريخ القرن العشرين من تكرار نفسها مرة أخرى. ولذلك، فإن كل حالة تحاول فيها دولة ما الخروج عن ذلك النظام ينبغي أن تثير قلقا بالغا في المجتمع العالمي. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عدوان روسيا على أوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن المبادئ الرئيسية الأخرى للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ويتحتم على جميع أعضاء مجلس الأمن أن يرفضوا رفضا قاطعا هذا السلوك من جانب روسيا وأن يواصلوا بذل الجهود لوقف عدوانها بغية الحفاظ على الثقة في هذه الهيئة ومصداقيتها. وللمجتمع الدولي كل المبررات، بإسناده سلطات كبيرة إلى المجلس، التي تجعله يتوقع من أعضائه، ولا سيما الدول الخمس الدائمة العضوية، أن يحافظوا على المعايير الدولية وفقا لأعلى معاييرها، بدلا من أن يدوسوا عليها بوحشية.

ثانيا، يسير الوثوق جنبا إلى جنب مع الثقة في قدرة المجتمع الدولي على إدارة الأزمات والتحديات والتغلب عليها بنجاح. فمن جائحة مرض فيروس كورونا إلى أزمة المناخ، شهدنا استجابات غير متسقة، غالبا ما تجعل الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات، الأكثر عرضة للتأثر. ولذلك، فإننا نعتقد أن تعزيز القدرة على الصمود يمثل أولوية مهمة في سياق تحسين الحوكمة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، حيث يمكن أن يساعد في امتصاص الصدمات وإدارة الأزمات ومنع المزيد من الاضطرابات.

ومع الاعتراف بأهمية الجهود الوطنية في بناء القدرة على الصمود، فإن للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، دورا هاما يؤديانه في دعم وتنسيق تلك الجهود في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن السيبراني والطاقة المستدامة والدراية الإعلامية والمعلوماتية وغيرها.

ثالثا، تؤمن لاتفيا إيمانا قويا بأهمية ضمان المساءلة بوصفها وسيلة لبناء الثقة واستدامة السلام. وبوصفنا مانحا لصندوق بناء السلام وعضوا سابقا في لجنة بناء السلام، لاحظنا أنه في العديد من حالات بناء السلام الناجحة، أدت المساءلة والعدالة دورا رئيسيا في المرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع، مساعدة المجتمعات على التصالح مع الماضي والتركيز على بناء مستقبل سلمي – في حين أن الإفلات من العقاب، على العكس من ذلك، يهيئ دائما أرضا خصبة لمزيد من الجرائم والعنف والمعاناة.

ولذلك، فإننا نرى أن موضوع المساءلة يستحق مزيدا من الاهتمام في مداولات بناء السلام والبرنامج الجديد للسلام، التي ينبغي أن تهدف إلى تعاون أوثق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. ومن المهم بنفس القدر ضمان التمويل الكافي لولايات وأنشطة بناء السلام وحقوق الإنسان ذات الصلة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، التزام لاتفيا بمواصلة الإسهام في جهودنا الجماعية لبناء الثقة بوصفها عنصرا أساسيا في استدامة السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتمكن من مخاطبة مجلس الأمن خلال رئاسة سويسرا الأولى لمجلس الأمن. وأشكر سويسرا على قيادتها بشأن هذه المسألة الهامة.

يشرفني اليوم أن أتكلم بالنيابة عن كندا وأستراليا وبلدي نيوزيلندا (مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا).

عندما أصدر الأمين العام السابق بطرس غالي خطة السلام الأصلية، في عام 1992، بين ولاية الأمم المتحدة الحديثة للسلام والأمن: الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام. وعلى الرغم من أن الأنشطة تحت تلك العناوين تطورت منذ عام 1992، فإن المكونات الأساسية للسلام المستدام لا تزال كما هي، وهي الثقة والشمولية والقدرة على التنبؤ والقدرة على التكيف. ومما يؤسف له أن الثقة في قدرة المجلس على الاضطلاع بفعالية بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين وتنفيذ القرارات المتعلقة ببناء السلام واستدامة السلام منخفضة. وقد اهتزت تلك الثقة في سياقات عديدة في جميع أنحاء العالم، وازدادت تآكلا بسبب الحرب العدوانية غير المشروعة التي شنتها روسيا على دولة عضو أخرى ذات سيادة، هي أوكرانيا.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق. ومع ذلك، ينبغي تذكير أعضائه بالمادة 24، أي أن المسؤولية تقع على عاتق جميع الأعضاء، وأن المجلس يتصرف بالنيابة عنا. وبعد مرور عام على الغزو الروسي، و 30 عاما على بدء الجهود المعاصرة في خطة السلام، يظل إصلاح مجلس الأمن أمرا آن أوانه منذ زمن بعيد.

ويستلزم بناء الثقة والوثوق في بناء السلام والحفاظ على السلام الشمول. وترى مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا الحاجة إلى مزيد من الإدماج في عدة أماكن.

أولا، يجب علينا أن نفي بالتزاماتنا بتحقيق المشاركة والقيادة الكاملتين والمتساويتين والهادفتين للمرأة في جميع جوانب السلام والأمن، كما أشار العديد من المتكلمين هذا الصباح. ويجب أن يقابل الكلام أخيرا بعمل حاسم من جانبنا جميعا.

ثانيا، تشارك بلداننا الثلاثة في جهود مستمرة لتعزيز مشاركة جميع شعوبنا المتنوعة في عملياتنا السياسية وعملياتنا لتحقيق السلام. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأمم الأولى والسكان الأصليين. إننا لسنا كاملين، وبعيدين كل البلد عن الكمال. لكننا ملتزمون بضمان المشاركة والانخراط الكاملين للمجموعات التي هُمِّشَت أصواتها تقليديا. ونعتقد أنه يجب على المجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع أن يفعلا ذات الشيء.

ثالثا، ينبغي أن نعزز المشاركة مع المنظمات ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى جزر المحيط الهادئ. ومن شأن المشاركة الحقيقية مع تلك المنظمات أن تدعم إضفاء الطابع الديمقراطي على عمل المجلس وأن تسفر عن نتائج أفضل من الناحية العملية.

إن ضمان السلام، يقتضي من مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء التكفل بإمكانية التنبؤ بمواصلة التقيد بالأطر المعيارية والقانونية التي وضعناها بشكل جماعي. وبدون تلك القواعد والمعايير الراسخة، التي عززت الثقة والشفافية والتفاهم المتبادل طوال السنوات السبعين الماضية ودعمت حسم التحديات الناشئة، سيثبت لنا أن السلام بعيد المنال. وإعطاء الأولوية لإنشاء مؤسسات قادرة على الصمود، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون يعزز إمكانات السلام. والسلام المستدام يعني أيضا توفر تمويل يمكن التنبؤ به لبناء السلام. في عام 2023، التزمت بلدان مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا معا بتقديم 22 مليون دولار في شكل تبرعات لصندوق بناء السلام. وتشجع مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا الدول على الموافقة بسرعة على الاقتراح الذي طُرح في اللجنة الخامسة بشأن دفع

اشتراكات مقررة للصندوق. ولكي يسود السلام في المستقبل، يجب على الأمم المتحدة أن تكيف ممارساتها. ويشمل ذلك استخدام البيانات والعلوم والتكنولوجيا. ويمكن للأدوات والشراكات، مثل خلية الابتكار التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، أن تعد المجلس على نحو أفضل لمواجهة بعض التحديات الناشئة التي يواجهها. تؤدي المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ إلى تفاقم التحديات الأمنية القائمة وإجهاد الموارد المحدودة أصلا. ومن شأن وجود هيكل فعَّال لبناء السلام أن يستجيب لتلك المخاطر في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد ومنطقة المحيط الهادئ وما وراءها.

أخيرا، وبينما تتبلور خطة جديدة للسلام، تود مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا أن تكفل تجنب الازدواجية أو الإرهاق في جهود الأمم المتحدة. ونتفق مع الآخرين على أن هناك مجالا واسعا للثقة في المستقبل من أجل إحلال السلام المستدام. ويمكننا أن ننجح إذا التزمنا جماعيا بربط مواطن القوة الهائلة للأمم المتحدة بجميع ركائزها الرئيسية الثلاث، والاستفادة من العبر المستقاة من أخطاء الماضي، والأعمال الأكثر شمولا والقدرة على التنبؤ والتكيف.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن تركيز مناقشة اليوم على بناء الثقة لتأمين مستقبلنا مهم لبلدي، سلوفينيا، لأن الثقة هي حجر الزاوية في تعددية الأطراف الفعالة وضمان السلم والأمن العالميين. ويتطلب بناء السلام المستدام اعتماد نهج كلي وجامع يتجاوز الجهود الرامية إلى إنهاء الصراعات. يتطلب بناء السلام الناجح التزامنا الطويل الأجل ببذل جهود منسقة وجماعية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية وتعزيز الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. وعند التصدي لتعقيدات التحديات العالمية، يمكن لمجلس الأمن أن يستفيد من العمل بالتآزر مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى. ينبغي، تحديدا، تعزيز الروابط والتعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

وتتطلب الثقة والقدرة على الصمود ملكية إقليمية ووطنية ومحلية وشراكات قوية وشاملة. لذلك، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن أمر في غاية الأهمية. وتؤيد سلوفينيا التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به واستخدام الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة في العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن، ونتطلع إلى المناقشات المقبلة بشأن تلك المسألة. ومن الضروري تهيئة بيئة يمكن فيها لجميع قطاعات المجتمع أن تعمل معا وأن تحل خلافاتها سلميا. إن بناء توافق الآراء والثقة يتطلب مشاركة شاملة مع جميع أعضاء مجتمعاتنا، بما في ذلك النساء والشباب والفئات المهمشة ومنظمات المجتمع المدني. ولا يمكننا معالجة الأسباب الجذرية وإيجاد الحلول التي تشكل أساس السلام المستدام إلا عندما تُسمع جميع الأصوات، وتُحترم جميع حقوق الإنسان، ويُقبل التنوع. لذلك، نرحب بالرد الموحد لمجلس الأمن مؤخرا على انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة من جانب طالبان في أفغانستان.

يتعين علينا بذل المزيد من الجهد لدعم الدور الحاسم للمرأة في عمليات بناء السلام وصنع القرار. وتؤدي عمليات السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع التي تشمل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في سلام واستقرار أكثر دواما. أما على الصعيد الوطني، فقد عملنا على برفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة بشكل مطرد، مما ساهم في جعل سلوفينيا سابع أكثر الدول سلاما في العالم، وفقا لمؤشر السلام العالمي لعام 2022. يمكن للشباب المتمكنين أن يصبحوا عوامل حاسمة للتغيير ومحركات للسلام. ويمكن أن تؤدي مشاركتهم دورا هاما في منع نشوب الصراعات وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولذلك، نرحب ترحيبا حارا بمشاركة سفيرة الاتحاد الأفريقي للشباب في السلام في الجنوب الأفريقي، السيدة تشيغوينيا. إن احترام

القانون الدولي أساس ثقتنا وسلامنا وأمننا المستدامين. ويهيئ بيئة دولية مستقرة ويزيد من إمكانية التنبؤ بحيث يمكن للدول أن تشارك وتعمل معا للبحث عن حلول جماعية ومستدامة للتحديات العالمية. ولا يزال الإطار المعياري الدولي القائم، ومحوره ميثاق الأمم المتحدة، يشكل الأساس الوطيد لسلمنا وأمننا العالميين. وسلوفينيا ملتزمة بمواصلة العمل مع جميع الشركاء لبناء وتعزيز مستقبل أكثر أمنا وسلاما للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئ سويسرا على توليها رئاسة المجلس وأن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم. وسيركز بياننا على الأطر المعيارية لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام، ونحن نمضي قدما نحو خطة السلام الجديدة التي دعا إليها الأمين العام. والشرط الأول لبناء الثقة هو حسن النية – المعروف باسم مبدأ العقد شريعة المتعاقدين – على النحو الوارد في المادة 26 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. وإذا لم يتم الوفاء بحسن نية بالالتزامات الدولية المتفق عليها بحرية، فإن إطار القواعد الذي بنيناه بشق الأنفس سيصبح عديم الجدوى. لقد نجح المجتمع الدولي في تنظيم أكثر جوانب العلاقات الدولية تنوعا. إننا لا نفتقر إلى القواعد بل إلى احترام الالتزامات السيادية. وعندما ينشأ نزاع، يظل القانون الدولي اللغة المشتركة التي تترك للدول البحث عن حل بالوسائل السلمية.

إن لمجلس الأمن دورا متميزا يؤديه في تعزيز الثقة بضمان الامتثال للالتزامات القانونية بشأن المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصه وفي مطالبة الدول بالامتثال لها بحسن نية. وبالإضافة إلى كفالة الامتثال لقراراته، يمكن لمجلس الأمن أيضا أن يستخدم سلطاته كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، مثلا، في الفقرة 2 من المادة 94، لتقديم توصيات لتنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية إذا لم يقم أي طرف في قضية ما بالوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقه، ويمكنه أيضا أن يستخدم السلطات المخولة له بموجب الفقرة 1 من المادة 96 لطلب فتوى من المحكمة، وهو ما حدث مرة واحدة فقط. ويمكن للولاية الاستشارية لمحكمة العدل الدولية أن تساعد على منع نشوب الصراعات، كما يتضح من الطلبات المتكررة والمتزايدة الصادرة عن الجمعية العامة للحصول على الفتاوى. وكما لوحظ سابقا، من الضروري قيام علاقة وثيقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وعلى نطاق أوسع، يمكن القول أيضا إن تحسين التعاون بين جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أمر أساسي لمنع نشوب الصراعات، وتعزيز سيادة القانون، وبناء السلام المستدام، على النحو الذي اعترف به مجلس الأمن سابقا، بما في ذلك ما ورد في بيانه الرئاسي S/PRST/2021/23 المؤرخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الذي اعتمد تحت رئاسة المكسيك.

لتلك الأسباب، تؤيد المكسيك نداء الأمين العام لوضع خطة جديدة للسلام تسعى إلى فهم أفضل وأشمل للعوامل الهيكلية وأثرها على الصراعات، مع تعزيز سيادة القانون.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ باكستان سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن. ومن دواعي سروري الشديد أن أراكم شخصيا تترأسون مناقشة اليوم المفتوحة، سيدتي. ونحن ممتنون أيضا لسويسرا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة.

لقد كان تآكل الثقة في النظام السياسي والاقتصادي الدولي تدريجيا، ولكنه منتشر الآن. وفي حين أنه لا يمكن أن يُعزى نقص الثقة إلى عامل أو حدث بمفرده، إنما يمكن أن يعزى إلى تطور بيئة أمنية عالمية سامة أصبحت فيها الدول تعتقد أن تجهيز نفسها للحرب أفضل ضمانة للحفاظ على أمنها الوطني وسيادتها واستقلالها. وترى باكستان أن الثقة بين الدول قد تآكلت أساسا لأن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة تنتهكها باستمرار الدول القوية وحلفاؤها، ولأنه لم يولَ اهتمام كاف لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في المادة 25 من الميثاق. إن الميثاق وقرارات المجلس على حد سواء دعامتان أساسيتان للقانون الدولي والنظام العالمي. والامتثال لها ملزم

وإجباري للدول الأعضاء. وهذا هو الشرط الأساسي الحاسم لاستعادة الثقة المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء.

ينبغي للأمين العام أن يعد استعراضا سنويا للحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن حيث تُنتهك مبادئ الميثاق ولا تزال قرارات المجلس بدون تنفيذ. ويمكن للمجلس عندئذ أن يستخدم سائر الوسائل المتاحة له بموجب الميثاق – على سبيل المثال، تلك الواردة في الفصول السادس والسابع والثامن – لضمان امتثال الدول التي تواصل انتهاك مبادئ الميثاق وقرارات المجلس ذاته. ومن شأن ذلك أن يكون أفضل سبيل للسلم والأمن الدوليين في المستقبل – بل وحتى في الوقت الحاضر – لإثبات ذلك.

ويستلزم بناء الثقة الدولية أيضا معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك الفقر والجوع والاحتلال الأجنبي والقمع، والحرمان من الحق في تقرير المصير، والظلم، وانتهاكات حقوق الإنسان، والآثار المناخية. تلك كلها شروط ينبغي أن تحتل مركز الصدارة في خطة الأمين العام الجديدة للسلام. وعلاوة على ذلك، لا غنى عن وجود نظام منصف وغير تمييزي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح لتجنب الصراعات والتخفيف من تداعيتها.

من الواضح أن الصراعات والعنف والإرهاب قد انتشرت، لا سيما في أفقر أجزاء العالم. فالسلام المرن مستحيل بدون تنمية مرنة. أدت الصدمات الاقتصادية المتعددة في السنوات الثلاث الماضية إلى عكس آفاق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخلال الجائحة، وفي الأزمات الإنمائية اللاحقة، تآكلت الثقة في النظام الدولي بسبب النقص الكبير في التضامن والدعم لأولئك الذين عانوا أكثر من غيرهم في هذه الأزمات، بدون أي ذنب ارتكبوه. تواصل مؤسسات بريتون وودز حتى اليوم انتهاج سياسات تؤدي مباشرة إلى تفاقم التحديات المالية والإنمائية للبلدان النامية. واليوم، تعاني 54 دولة من ضائقة الديون ومخاطر التخلف عن السداد، ووقع أكثر من 100 مليون شخص في براثن الفقر، ويحتاج 300 مليون شخص إلى المعونة الغذائية كل يوم. وفي الوقت نفسه، تتزايد التأثيرات المناخية، وأصبح الكوكب موئلا قاسيا، خاصة بالنسبة للفقراء.

نحن نعرف ما يجب القيام به. يتعين علينا توفير التمويل الكافي –4.2 تريليون دولار سنويا – لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال إنشاء حقوق السحب الخاصة وإعادة التخصيص من خلال إعادة رسملة بنوك التنمية المتعددة الأطراف. ويجب علينا الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ، فضلا عن ضمان الحل المستدام لأزمات الديون ووضع حد للتدفقات المالية غير المشروعة؛ نحن بحاجة إلى سياسات موجهة نحو التنمية في التجارة الدولية والضرائب والحصول على التكنولوجيا. وإذا أردنا استعادة الثقة، لا بد لنا من اتخاذ قرارات بشأن هذه القضايا في القمة المقبلة لأهداف التنمية المستدامة.

كما جاء في المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم المفتوحة (S/2023/283، المرفق)، فإن الرؤى القائمة على الأدلة حاسمة لتعزيز الشفافية وصنع القرار في المجلس وفي هيئات أخرى. ومع ذلك، فإن إخفاقات المجلس ليست إخفاقات في البصيرة أو الاعتراف بالحقائق. بطبيعة الحال، تعد التطورات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي أدوات مفيدة في بناء هذه الرؤى. ومع ذلك، ينبغي ألا يؤدي بنا الاعتماد على التكنولوجيا إلى التقليل من شأن القيمة الفريدة للعنصر البشري في اتخاذ القرارات الصحيحة والإنسانية في الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس الأمن. ولا يمكننا، نحن دول العالم، أن نحمي السلام والأمن والرخاء في المستقبل إلا بالتشديد على القيم الإنسانية والمعنوية والأخلاقية التي يقوم عليها نظام العلاقات الدولية المنشأ بموجب الميثاق وضمان تلك القيم.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد غريكو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة في الوقت المناسب، وأعرب لكم عن أطيب تمنياتي خلال رئاستكم للمجلس هذا الشهر.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف التعليقات التالية بصفتي الوطنية.

عندما يتعرض بناء السلام واستدامة السلام للخطر، يجب أن نكون مستعدين لتنحية الأولويات الوطنية جانبا وإيجاد أرضية مشتركة، وتبيان أن الأمم المتحدة قادرة على الإصغاء إلى الأسباب الجذرية للصراع وفهمها وتحقيق ذلك. ولتحقيق ذلك الهدف واستعادة دائرة الثقة، نحتاج إلى سد الفجوة بين المجتمعات وهيئات الأمم المتحدة المكلفة بصون سلامها وأمنها. ومن الضروري احترام احتياجات وتطلعات ومقترحات البلدان والمجتمعات قيد النظر.

تقع على عاتق مجلس الأمن ولجنة بناء السلام مسؤولية خاصة في ذلك الصدد. وينبغي لهما إشراك المجتمعات خارج نطاق النخب السياسية، وأن تؤسس العمل على معرفة عميقة بالمجتمعات المحلية والشعوب المتضررة؛ وتعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة تركز على حقوق الإنسان، وإقامة علاقة متينة بين الناس وأقاليمهم؛ ودمج المنظور الجنساني في جميع السياسات وتعزيز مشاركة وحماية النساء والشباب والفئات أو المجتمعات المهمشة، مع إعطاء الأولوية لحماية حقوقهم. لذلك ينبغي للجنة بناء السلام أن تركِّز في عملها على ضمان احتياجات بناء السلام للمجتمعات المتضررة، بدون الإشارة خطط أخرى. ومن ناحية أخرى، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في مدخلات لجنة بناء السلام، استنادا إلى نهج شامل حقا، كنقطة انطلاق طبيعية لصنع القرار.

فلننظر في البرنامج الجديد للسلام، وهو دعوة إلى العمل من أجل استعادة الثقة في تعددية أطراف فعَّالة قادرة على منع نشوب الصراعات وصون السلام الدائم الذي يشمل الأهداف التالية.

الأول، العودة إلى المسار الصحيح مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بدءا بالأمن الغذائي والتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب.

الثاني، احترام الملكية الوطنية ودعم جهود الوقاية الإقليمية.

الثالث، دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، فضلا عن الإدماج المنهجي لخطة المرأة والسلام والأمن، والنظام الدولي القائم على القواعد وعلى ميثاق الأمم المتحدة وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

الرابع، الاعتراف بالعلاقة بين الأمن المناخي وآثاره الواسعة، والاستثمار في الشمولية والإبقاء على وصول المجتمعات في المناطق الحدودية إلى الموارد.

الخامس، اعتبار بناء السلام وحفظ السلام جزءا من سلسلة سلام فريدة لتحقيق حلول سياسية مستدامة، ودعم بناء السلام من خلال الاشتراكات المقررة.

يشمل الهدف السادس والأخير التوفيق بين الدعم الدولي وأولويات المجتمعات المحلية من خلال نهج يركِّز على الناس في الأزمات. وأعلم أن تلك الأولويات تتشاطرها هذه القاعة على نطاق واسع. إن العناصر المشتركة بيننا أكبر بكثير من خلافاتنا، وإيطاليا ملتزمة برأب الصدع الحالي الكبير واستعادة الثقة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد فيدال (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، سيدتي الرئيسة، أرجو أن تتقبلوا تهانئنا الحارة على توليكم رئاسة هذا الجهاز للشهر الحالي. نتمنى لكم ولفريقكم كل النجاح. ونحن ممتنون لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة وإعادة تأكيد الأهمية التي نوليها لهذا الموضوع. وبناء على ذلك، نحيط علما بالإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم ونقدر وقت مقدمي الإحاطات الإعلامية.

يجب أن نغرس الثقة في نفوس سائر الأطراف الفاعلة التي تعمل من أجل السلام. إن الثقة بمثابة الوقود الذي يحرك العلاقات في جميع الديناميكيات الاجتماعية، ومهمة جدا في حالات الصراع من خلال تمكين سير الاتصالات، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على سلوكيات الجهات الفاعلة المعنية، وتؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بالمواجهة وعدم اليقين. ومن الحتمي إجراء تحليل دقيق للأسباب الكامنة وراء الصراعات بغية

فهم الاحتياجات المتباينة وأوجه الضعف التي قد تكون السبب الجذري للعنف. ونود أن نشدد على أن بناء السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة المجتمع المدني في جميع مراحل حل الصراعات.

من هذا المنطلق، يجب على مجلس الأمن تعزيز مشاركته مع الجهات الفاعلة المحلية، والعمل بحصافة على إشراك منظمات المجتمع المدني ومجموعات النساء والشباب والأكاديميين والصحفيين والناشطين بشكل عام، بغية ضمان مراعاة وجهات نظرهم وخبراتهم في عمليات صنع القرار. ويمكن أن يساعد الإدماج الشامل للمجتمع المدني البلدان التي تمر بصراعات والتي تمر بمرحلة انتقالية إلى السلام في التوصل إلى حلول مبتكرة من خلال تنفيذ سياسات عامة تحظى بتوافق واسع في الآراء والدعم. وسيتمكن كل من مجلس الأمن وصنَّاع القرار في الدول الأعضاء من تصور الحالات المستقبلية على نحو أفضل مع الأخذ في الحسبان مواقف الفئات المهمشة تاريخيا فيما يتعلق بالسلام والأمن، حيث أن المجتمع المدني ما برح على الدوام مصدرا إيجابيا لفهم تطور الصراعات وحالة أضعف السكان المتضررين منها. وبالمثل، يجب على مجلس الأمن أيضا أن يحسَّن تنسيقه مع مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين بغية دعم جهود بناء السلام، بما في ذلك من خلال البرمجة المشتركة وتعبئة الموارد. ويمكن للمعرفة الميدانية للمنظمات الإقليمية والشركاء المحليين الآخرين أن تيسر عمل المجلس وتساعد على بناء سلام دائم في البلدان التي تعاني من صراع، أو التي بدأ العنف فيها يخرج عن نطاق السيطرة.

إذا ما أردنا أن نبني ونوطد سلاما دائما ومستداما، فلا بد لنا من التشديد على ضرورة تخفيض تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع، سواء أكانت تقليدية أم غير ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الأطر التنظيمية موجودة بالفعل لمراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويلها. ومن الجوهري، للحد من تدفق الأسلحة، الانضمام إلى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ومعاهدة الاتجار بالأسلحة والامتثال لهما وإنفاذهما.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان المنتجة للأسلحة أن تتعهد بتنفيذ تلك الآليات بطريقة إلزامية، مع إدماج ممارسات مثل التحقق في الموقع لمنع تحويل أسلحة الحرب.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): كما نعلم جميعا، ثمة نقص في الثقة بالأمم المتحدة. نحن مصنفون في مجموعاتنا الإقليمية والاقتصادية، ونناقش بعضنا البعض عبر فجوات التفاهم والتضامن وأحيانا من خلال النوايا الحسنة. ونؤيد تأييدا تاما، سيدتي الرئيسة، مذكرتكم المفاهيمية (S/2023/283، المرفق) التي تحتضن تعزيز الثقة من خلال الإدماج، وتنفيذ معايير المساءلة والقدرة على التنبؤ لدى كل الدول في جميع الحالات، واتخاذ القرارات استنادا إلى أدلة موضوعية. وتلك مبادئ جيدة، وسننضم إلى الأعضاء الآخرين في تحقيقها عمليا. ومع ذلك، وبالنظر إلى تدني المستويات الحالية للثقة، نود أن نقترح إجراءات محددة من جانب مجلس الأمن الذي نعتقد أنه يعاني من أكبر عجز في الثقة.

أولا، ينبغي تقاسم المسؤوليات الحالية المتعلقة بالصياغة مع الأعضاء غير الدائمين. وعلى وجه التحديد، نود أن نرى ملفات أفريقيا بيد أفريقية تتولى عملية الصياغة، وأن يشارك أفارقة في الصياغة. وهذا لا يتطلب إصلاحا مفصلا؛ بل يمكن تنفيذه في كانون الأول/يناير 2024 وما بعده.

ثانيا، لن تكون هناك ثقة تذكر من دون إصلاح عاجل لعضوية المجلس. وسيكشف موقف الأعضاء الدائمين من عملية التفاوض الحكومية الدولية عن التزامهم الفردي بالإصلاح وإعادة بناء الثقة. وسيصبح البرنامج الجديد للسلام جديدا مع زيادة المطالبة بالإصلاح. وستقوم البلدان التي تتطلع إلى العضوية الدائمة أيضا ببناء الثقة، وتثبت بالأفعال وليس بالأقوال فقط، أنها ستتحمل مسؤولياتها بجدية. وعلى تلك البلدان أن تبدأ فورا بالتبيان بشكل ملموس أنها تستمع إلى آراء الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتستجيب لها بشكل إيجابي. وتتطلب الثقة أعضاء دائمين

جدد يدافعون عن قيمنا ومصالحنا الجماعية، وليس السعي الضيق وراء المصالح الوطنية.

ثالثا، خلال المشاورات السنوية بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ستؤدي مشاركة الجميع على مستوى الممثلين الدائمين إلى زيادة الثقة، وكذلك ضمان أن تؤدي كل جلسة سنوية إلى نتيجة عملية ومؤثرة واحدة على الأقل. فلنتجاوز الجلسات الاحتفالية.

رابعا، يتعين على المجلس أن يكون أكثر ترحيبا بالمشورة التي تقدمها لجنة بناء السلام ويعمل على تنفيذها في الميدان. وسيكون التنسيق المعزز أكثر فعالية إذا بذلت جهود لتعزيز لجنة بناء السلام وإنشاء صندوق لبناء السلام يتم رفده بالموارد الكافية.

خامسا وأخيرا، ستزداد الثقة إذا كفلت الدول بأن تعمل اللجنة الخامسة بناء على قرار الجمعية العامة 305/76، المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2022، بشأن تمويل بناء السلام. التأخير الحالي ينال من الثقة. فلنشق طريقا إلى الأمام يشمل التمويل المقرر. هناك قول مأثور مشهور مفاده أن خيطا واحدا من الثقة يمكن أن يحافظ على أقوى عروة. يمكن اعتبار اقتراحاتنا الخيوط التي نحتاجها جميعا بشكل عاجل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ وفد سويسرا على توليكم رئاستكم الأولى لمجلس الأمن، وأشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة. أشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم المهمة.

إن الثقة في المستقبل من أجل الحفاظ على السلام موضوع حسن التوقيت ومهم بالنظر إلى واقعنا الحالي ونحن نسعى جاهدين لتعزيز تعددية الأطراف وبناء الثقة في النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وهذا بدوره يجب أن يؤدي إلى حالة يمكن فيها صون السلم والأمن، ومنع نشوب الصراعات. وتؤمن سيراليون إيمانا راسخا بأن المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن يفعل المزيد لبناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود. ويتماشى هذا الرأي بالتأكيد مع القرار 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 262/70، وهما قراران توأمان بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام اعتمدا في عام 2016. ونحن من جانبنا، على الصعيد المحلي، أنشأت سيراليون مؤخرا لجنة السلام والتماسك الوطني وقامت بتشغيلها، وأسندت إليها ولاية منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وبناء الثقة والسلام المستدام وتعزيزهما وصونهما، وإسداء المشورة للحكومة بشأن جميع جوانب حل الصراعات وبناء السلام.

يتطلب تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام نهجا متعدد الجوانب يشمل مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، نود أن نشير إلى بعض الخطوات التي يمكن متابعتها.

أولا، ينبغي أن نعزز الحوار والمشاركة الشاملين، وهما أمران حاسمان لبناء الثقة بين البلدان، بما في ذلك بين الفئات والمجتمعات المهمشة داخل تلك البلدان. وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أن ينشئوا مناهج وآليات تمكِّن المجتمعات المحلية من الدخول في حوار، والمشاركة في صنع القرار، ومساءلة الحكومات.

ثانيا، ينبغي أن نستثمر في التعليم والمعلومات، وهما أداتان أساسيتان لبناء الثقة وتعزيز السلام. وينبغي للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين متابعة برامج التثقيف والإعلام التي تعزز التفاهم والتسامح وتكافح خطاب الكراهية والمعلومات المضللة.

ثالثا، ينبغي أن نعزز التنمية الاقتصادية. ويمكن للتنمية الاقتصادية أن تساعد على توفير الفرص والحد من الفقر، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى الحد من التوترات وتعزيز السلام. وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعطوا الأولوية للسياسات والبرامج التي تعزز التنمية الاقتصادية وتهيئة فرص العمل، وتوفر الحماية الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، فإن إصلاح النظام المالي الدولي أمر أساسي.

رابعا، ينبغي أن نعزز المؤسسات. إن المؤسسات القوية والخاضعة للمساءلة أمر في غاية الأهمية لبناء الثقة والحفاظ على السلام. وينبغي للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، مثل المؤسسات المالية الدولية، أن تستثمر في المؤسسات التي تعزز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الصالح وتستجيب لاحتياجات الناس.

خامسا، ينبغي أن نعالج الأسباب الجذرية للصراع، وهي أسباب حيوية إذا أردنا أن نحافظ على الثقة في المستقبل وأن نصون السلام. ويتطلب ذلك التصدي لقضايا مثل الإجحاف والإقصاء والتمييز والتهميش، فضلا عن العمل على تعزيز التماسك الاجتماعي والشمول.

سادسا، ينبغي أن نعزز التعاون الدولي، الذي يشكل جزءا حيويا من بناء الثقة واستدامة السلام. وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين العمل على التصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والفقر والإرهاب والصراع، فضلا عن تعزيز القواعد والمعايير الدولية التي تدعم السلام والأمن.

في الختام، الثقة ضرورية للسلام. عندما يثق الناس والبلدان ببعضهم البعض، فمن المرجح أن يتعاونوا ويحلوا خلافاتهم بالطرق السلمية. ومع ذلك، يمكن أن تكون الثقة هشة ويمكن كسرها بسهولة. لذلك من أجل الحفاظ على الثقة في المستقبل والحفاظ على السلام، علينا أن نأخذ في الحسبان الخطوات التي أبرزناها، من بين أمور أخرى، لتعزيز الثقة وجعلها أقدر على الصمود.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لسويسرا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

في مواجهة التحديات المتعددة الجوانب والشاملة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم، يتعين على مجلس الأمن أن يستجيب لتوقعات العالم المتغيرة. وينبغي أن يعالج الأسباب الجذرية للصراع ومضاعفاته، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وتغير المناخ والمخاطر السيبرانية، من بين أمور أخرى. وإلا لن تكون قادرة على التصرف في الوقت المناسب عند الاقتضاء أو استعادة ثقة المجتمع الدولي. ويود وفدي أن يبرز النقاط التالية التي تهدف إلى تمكين المجلس من الاضطلاع بدور أكثر جدوى في بناء السلام واستدامة السلام.

أولا، يجب أن يكون المجلس أكثر يقظة بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. وتتسم الصراعات دائما بانتهاكات حقوق الإنسان، بوصفها علامات تحذير وإشارات مهمة على الصراعات على حد سواء. والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان حاسمة أيضا في حالات ما بعد انتهاء الصراع من أجل منع تكرار هذه الصراعات. وما فتئ الرئيس يون سوك يول، رئيس جمهورية كوريا، يشدد باستمرار على القيم العالمية للحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفها قيما لا غنى عنها لاستدامة السلام. وكثيرا ما يتجلى عدم احترام حريات الآخرين في محاولات لتغيير الوضع الراهن بالقوة. لقد شهدنا العديد من هذه الحالات في جميع أنحاء العالم وعبر التاريخ. وجمهورية كوريا، بوصفها مدافعا قويا عن الحرية وحقوق الإنسان للجميع في كل ركن من العالم، تود أن تشدد على أنه من الضروري أن يبقي مجلس الأمن قيد نظره حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثانيا، ينبغي أن تستند المناقشات في مجلس الأمن إلى معلومات موثوقة وبيانات قائمة على الأدلة. وكما تم إبرازه أيضا خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيسي إلى الولايات المتحدة، فإن الدعاية الكاذبة والمعلومات المضللة في أجزاء كثيرة من العالم تشوه اليوم الحقيقة والرأي العام، وتهدد أسس الديمقراطية ذاتها. وينبغي للمجلس أن يكون منبرا رئيسيا يمكننا أن نسمع فيه أصواتا من الميدان تثبت الحقيقة وتتشاطر المعلومات الحيوية، مما يمكِّن من إجراء مداولات بحسن نية تفضي إلى استدامة السلام.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة، يجب ضمان الشمولية في جهود بناء السلام. ويتعين على مجلس الأمن أن يوفر للنساء والشباب، والمجتمع المدني على نطاق أوسع، فرصا متزايدة للمشاركة والكلام

أمام المجلس. ومن المهم أن تؤخذ آراؤهم في الاعتبار في عمليات السلام، لأن أصواتهم المعززة ستأتي بأفكار أكثر صلة بالموضوع وموجهة نحو المستقبل لاستدامة السلام. وفي ذلك الصدد، يشعر وفدي بقلق عميق وإحباط إزاء وضع المرأة في أفغانستان. ونأمل إدراج القيم التي ذكرتها في خطة الأمين العام الجديدة للسلام.

يود وفد بلدي أيضا أن يؤكد مجددا أهمية دور مجلس الأمن في بناء الثقة في المجتمع الدولي. أردنا إعادة بناء ثقة المجتمع الدولي بالمجلس، نعتقد أن الخطوة الأولى تتمثل في تنفيذ مجلس الأمن لقراراته بفعالية واتساق، بدون محاولة تقويض القرارات القائمة بالسماح باستخدام حق النقض المتناقض مع ذاته، كما هو الحال فيما يتعلق بمسائل عدم الانتشار المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

في الختام، تتطلع جمهورية كوريا إلى استمرار مساعي الأمم المتحدة نحو تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام، وتؤكد من جديد التزامها ودعمها في ذلك الصدد.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة محمد (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو، وأن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم المفيدة.

إن بيئة السلام والأمن العالميين في تطور دائم. ويتطلب ذلك جهودا متواصلة من حيث التكيف وإعادة تجهيز سياساتنا للاستجابة بشكل أفضل للتحديات القائمة والناشئة. إذ أن استدامة السلام وبناء السلام في أفريقيا ما فتئت تشكل المسعى الرئيسي في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية، وهيكل الحوكمة الأفريقي. ويتماشى ذلك أيضا مع تطلعاتنا نحو تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، ولا سيما التطلع 3 المعنون "أفريقيا تقوم على الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون"، والتطلع 4 المعنون "أفريقيا يسودها السلام والأمن".

إن المفهوم الواسع للأمن والنطاق الواسع الذي تغطيه عمليات الحفاظ على السلام يبين لنا الصلة التي لا مندوحة منها بين جميع تطلعات خطة عام 2063 وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في إطار نهج الوقاية.

ومن منظور عملي، عندما يتعلق الأمر أساسا بتنفيذ سياسات تهدف إلى الحفاظ على السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو في البيئات المتقلبة أو الهشة، فإن ذلك ينطوي بالأحرى على تفاعل رأسي وأفقي بين الجهات الفاعلة المعنية، بدءا من المجتمعات المحلية المستهدفة والسلطات المحلية والوطنية وصولا إلى الشركاء دون الإقليميين والإقليميين والدوليين، بما في ذلك الجهات الفاعلة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وللوفاء بالالتزام بالسلام المستدام، يتعين أن تكون الثقة هي الموجه للتفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية والمهتمة بغية تعزيز التآزر بين العمل والتخطيط والتشغيل المتكاملين وتشجيع إقامة شراكات حقيقية وتحقيق التكامل بين الهياكل المعنية ذات الصلة. ويكتسي تحديد أدوار جميع الجهات الفاعلة ومسؤولياتها أهمية أيضا لضمان تولي المسؤولية على الصعيد الوطني، لا سيما فيما يتعلق بتعيين الأولويات.

ويشكّل استيعاب الجميع وإرساء أطر معيارية واضحة واتباع نُهج تستند إلى الوقائع مبادئ أساسية في السعي إلى دعم عملية الحفاظ على السلام بكل ما يلزم من ثقة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد النقاط التالية:

أولا، فيما يتعلق بالدفاع والأمن، فإن تعزيز آليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن أمر حاسم الأهمية لمنع نشوب النزاعات وتفادي عدم الاستقرار. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي نشر أفرقة تقنية في عدة بلدان أفريقية، بناء على طلبها، للمساعدة في تنفيذ عمليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولإصلاح قطاع الأمن. ويجب تنفيذ هذه العمليات من منظور وقائي للتصدي للتحديات المتعلقة بأمور من بينها، الربط المباشر بين القيادة

والتحكم داخل الهيكل الأمني وهدف بناء الثقة بين أطراف النزاع، وهو شرط لا غنى عنه لبناء جيش وطني مستقر وقوي. ويمكن لمجلس الأمن أن ينظر في سبل مبتكرة لتقديم المزيد من الدعم للعمليات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبإصلاح قطاع الأمن بغية التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها. بيد أن الأهم من ذلك أنه ينبغي للمجلس أن يولي مزيدا من الأولوية للتصورات الوطنية لتصميم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وينطوي بناء الثقة أيضا على الالتزام بوضع الثقة في الترتيبات الإقليمية، على النحو المبين في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لكفالة السلام والأمن. ولذلك، يشكّل كفالة تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، من خلال إتاحة إمكانية استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، شرطا أساسيا حاسم الأهمية بالنسبة لنا.

وفيما يتعلق بالحوكمة، يواصل الاتحاد الأفريقي تعزيز هيكل الحوكمة في أفريقيا من خلال وضع أطر قانونية ثابتة ومتينة لوضع حد لعصر التغييرات غير الدستورية للحكومات. وفي مالابو في العام الماضي، أعرب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي عن تصميمهم على مواصلة تعزيز فعالية واستدامة الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي إلى الدول الأعضاء في مراحل الانتقال السياسي وحالات ما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن بناء السلام الدائم وترسيخ ثقافة الديمقراطية والحكم الديمقراطي، بما في ذلك من خلال عمليات العدالة الانتقالية، والحيلولة دون الانتكاس والعودة إلى دورات العنف، وذلك في سياق مبادرة "إسكات البنادق في أفريقيا".

وقد أوفدت مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤخرا أفرقة تقنية متعددة الأبعاد إلى بعض الدول الأعضاء، لا سيما في مجالي التقيد بالدستور والحوكمة الرشيد. وستُنشر أيضا أفرقة تقنية طويلة الأجل لتحديد البلدان التي تمر بمرحلة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. ويكمن الهدف، في النهاية، في إعادة بناء علاقة الثقة المفقودة بين المواطنين والسلطات الوطنية من خلال تقريب المؤسسات المحلية والوطنية من المواطن العادي. ويمكن لمجلس الأمن أن يقر بجهود الاتحاد الأفريقي بشأن هذا الفصل المهم وأن يدعو إلى تقديم المزيد من الدعم للدول الأعضاء التي تواجه ظروفا صعبة فيما يتعلق ببناء الدولة وتعزيز أداء مؤسساتها الرئيسية امتثالا للمعايير والقواعد المتفق عليها وأولوياتها الوطنية.

إن بناء الثقة يعني أيضا إنشاء منظومة أمم متحدة منصفة وعادلة، يكون عنوانها الرئيسي شمول وتمثيل الجميع. وفي هذا السياق، أشير بشكل رئيسي إلى إصلاح مجلس الأمن، الذي يسجل بعض المؤشرات الإيجابية. ويدافع الاتحاد الأفريقي، من خلال لجنة العشرة التابعة له والمعنية بإصلاح مجلس الأمن، والتي تنسق سيراليون عملها، عن هذا الموقف المعروف الذي سيسهم في إنشاء نظام دولي قائم على الثقة.

فيما يتعلق بالإنذار المبكر، يواصل الاتحاد الأفريقي تعزيز نظمه القارية والإقليمية للإنذار المبكر بهدف الاستجابة في الوقت المناسب للدلائل الأولية على أزمة وشيكة. وفي هذا الصدد، أنشأ الاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع لجانه الاقتصادية الإقليمية وآلياته الإقليمية، منصة تبادل المعارف بين المناطق بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، وهي مبادرة أفريقية لتعزيز تبادل المعلومات والمعارف والتعلم المشترك فيما يتعلق باتخاذ إجراءات مبكرة لمنع نشوب النزاعات والاستجابة لها بفعالية.

وأود أن أطلع أعضاء المجلس على أنه في شباط/فبراير 2022 شجع مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء على الاستفادة من الفرص التي تتيحها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاع العنيف من خلال تنفيذ تقييمات قطرية لأوجه الضعف الهيكلية والقدرة على الصمود. وفي هذا الصدد، أوعز المؤتمر إلى المفوضية بإنشاء لجنة للرصد والرقابة تتألف من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل تيسير التنسيق والتنفيذ والرصد

والتقييم على نحو فعال. ويسعدني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيعقد جلسة لاستعراض التقييمات القطرية لأوجه الضعف الهيكلية والقدرة على الصمود في أيار/مايو. ويكتسي الدور الذي يضطلع به فريق الحكماء والمبعوثون الخاصون للاتحاد الأفريقي أهمية حاسمة في هذا الصدد. ويرتبط بُعد الثقة في هذه المسألة بدرجة أكبر باستعداد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لاستخدام الأدوات المتعددة التي أنشأناها من أجل تعزيز الأدوات التقنية والقدرات البشرية ومواصلة تطويرها.

ويتمثل السبيل الوحيد لتعزيز التماسك الاجتماعي في بناء الثقة والاستثمار في هذه المبادرات. والواقع أنه يمكن للدول والأطراف، من خلال تعزيز الإدماج والمساواة والعدالة، أن تعمل معا لمواجهة تحدياتها وبناء مستقبل مستدام يسوده السلام والازدهار للجميع.

فيما يتعلق بالبعد الإنمائي، توفر الهشاشة الاقتصادية إلى جانب التدهور البيئي أرضا خصبة لعدم الاستقرار السياسي والتهديدات الإرهابية والنزوح الجماعي في أنحاء القارة الأفريقية قاطبة. ويزيد الفقر المدقع وندرة الفرص الاقتصادية من أوجه ضعف الشباب والنساء، مما يجعلهم أهدافا مفضلة للتجنيد لدى الجماعات المتطرفة والجماعات الإرهابية. ومن الضروري في هذا الصدد إيجاد فرص عمل مستدامة وسبل عيش كريمة من خلال تصميم اقتصادات قادرة على الصمود من أجل مكافحة الفقر والتصدي للجنوح التطرف. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع التكامل الإقليمي بدور أساسي لأنه أحد الجوانب التي نواصل دعمها من أجل بناء السلام والحفاظ عليه. وتشكّل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خطوة ملموسة إلى الأمام نحو النهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية وإيجاد فرص العمل وتعزيز التنويع الاقتصادي.

أما بالنسبة للتهديدات الناشئة، فإن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية في تزايد نتيجة لاتساع نطاق إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة. ويؤدي ما تحققه القارة الأفريقية من تكامل وتنمية إلى مواجهتنا لحقبة جديدة من التهديدات الأمنية التي تتطلب تعزيز الأمن السيبراني. وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قد قرروا في أيار/مايو 2022 تعزيز الجهود وتخصيص المزيد من الموارد لتحسين الأمن السيبراني، بما في ذلك من خلال سن تشريعات على الصعيد الوطني والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل 2022 مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد على الاستفادة الكاملة من القدرات الموجودة داخل القارة، بما في ذلك المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة ولجنة أجهزة الأمن والمخابرات الأفريقية.

أود أن أختتم بياني بالإشارة سريعا إلى نقطة أساسية جدا، أعلم أنها عزيزة جدا على قلبكم، سيدتي الرئيسة، وعلى قلبي أيضا، وهي مسألة المرأة والسلام والأمن. فلا بد أن تأتي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على رأس أولوياتنا في جميع أوجه تعاوننا، وعلى وجه التحديد في خطتنا المشتركة (A/75/982)، إذا أردنا حقا أن نشهد مستقبلا تسوده الثقة والسلام المستدام. ويمكن تحقيق ذلك بطرق متعددة.

أولا، يمكننا النهوض بالشرعية والفعالية من خلال الإدماج والمساءلة.

ثانيا، يمكن أن نرتقي بمعايير العدالة والإنصاف ونهدف بصدق إلى تحقيق الإدماج والمساءلة الفعالين، مع مراعاة التحول الجذري في النظام الإيكولوجي.

ثالثا، يمكننا أن نعتمد حلولا مثبتة لإجراءات الاقتصاد الكلي المراعية للاعتبارات الجنسانية.

رابعا، باستطاعتنا أن نشجع زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية، وهو أمر له نفس القدر من الأهمية وقد دفع في حالتنا إلى إنشاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية. ويشكّل هذا المنبر من القيادات الممسكة بدفة الأمور في مختلف القطاعات ركيزة للسلام والأمن في أفريقيا.

وأخيرا، أود أن أنوه بالدور الذي يضطلع به شبابنا. فالدور الذي تقوم به الشابات والشبان في النهوض بالسلام بالغ الأهمية لخطتنا العالمية للسلام. ويشهد سفراء السلام من الشباب الأفارقة، الذين قدم أحدهم إحاطة لنا في وقت سابق اليوم، واعتماد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للإطار القاري للشباب والسلام والأمن، فضلا عن تأييد مجلس السلم والأمن للدراسة المتعلقة بالأدوار والمساهمات في تحقيق السلام والأمن، على التزام الاتحاد الأفريقي بتعزيز دور الشباب بصفتهم جهات فاعلة مهمة وقادة المستقبل في مجال السلام والأمن.

يكتسي بناء الثقة أهمية حاسمة للحفاظ على السلام وينبغي أن ينبع تلقائيا عن حسن تنسيق الجهود واتساقها. ولذلك ينبغي للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كما تصورها قادة المنظمتين، فضلا عن الخطة الجديدة للسلام، أن تشكلا الطريق الذي ننسق من خلاله جهودنا ونحقق مزيدا من الاستدامة في مكاسب السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا، فضلا عن أندورا.

أولا، أود أن أهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على استضافتكم لهذه المناقشة التي جاءت في وقتها تماما. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المهمة في بداية المناقشة.

يتزامن اليوم مع الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة. ولذلك أود أن أؤكد الصلة القوية بين ما نناقشه اليوم – الثقة والسلام المستدام – وحماية حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل 75 عاما. ونحن نعلم أن المجتمعات السلمية والعادلة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع هي المجتمعات المبنية على الثقة حيث يمكن للناس فيها التعبير عن أنفسهم بحرية وحيث تخدم مؤسساتها الناس وتكون مسؤولة أمامهم. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء التهديدات التي تتعرض لها حرية الصحافة اليوم في ظل زيادة ما يواجهه الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام وجميع من يقدمون معلومات عالية الجودة ومستقلة للجمهور من تشويه سمعة وتهديدات واعتداءات، بما في ذلك من خلال نشر المعلومات المضللة. ويجب على مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها أن يعملا بنشاط أكبر من أجل حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، فضلا عن منع المضايقات، بل والعمليات الانتقامية، التي يتعرض لها ممثلو المجتمع المدني وإدانتها.

وأود اليوم أن أركز على المنظورات الثلاثة التي حددتها الرئاسة السويسرية لبناء الثقة من أجل استدامة السلام: أولا، أن نضاعف جهودنا لحماية الأطر المعيارية للأمم المتحدة؛ ثانيا، أن نعزز ما لدينا من أدوات للوساطة والحوار ونكفل شمولها للجميع؛ ثالثا، أن نبني عملنا على الحقائق والأدلة وننتدد بمن ينشرون المعلومات المضللة.

إن القواعد العالمية التي اتفقنا عليها جميعا هنا، في الأمم المتحدة، تتعرض للاعتداء يوميا في جميع أنحاء العالم. وتُنتهك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان انتهاكات ممنهجة، بما في ذلك في أفغانستان وميانمار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسورية، وفي العديد من الأزمات الأخرى في جميع أنحاء العالم. ومما يؤسف له أننا شهدنا تحول مجلس الأمن نفسه إلى مسرح لنشر المعلومات المضللة، لا سيما من جانب روسيا في سياق الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. ورأينا أيضا مقدمي إحاطات من المجتمع المدني يتعرضون للترهيب في المجلس والعقاب لاحقا لممارستهم حقهم في حرية التعبير. إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المناط به حماية السلام والأمن الدوليين، وعليه أن يجسد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ويتقيد بها. وتلك هي مسؤولية أعضاء المجلس. وعلى نفس المنوال، ينبغي للأمانة العامة أن تعرض الحقائق كما تراها دائما.

ويتيح ميثاق الأمم المتحدة للأمين العام إمكانية توجيه انتباه المجلس إلى أي مسألة قد تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. ومع الأسف، ثمة العديد من الأمثلة على تلك المسائل.

وإذ ننتقل الآن إلى الأدوات الملموسة المتاحة للأمم المتحدة لتعزيز بناء السلام، فإننا نعلم أن بناء الثقة عنصر حاسم فيها جميعا. ويمكن أن يكون للممثلين الخاصين للأمين العام ومبعوثيه ووسطائه تأثير حقيقي في حل النزاعات، وينبغي لمجلس الأمن أن يُجمع على دعمهم بصورة أكثر منهجية. وينبغي إدراج أدوات معززة لإجراء الحوار والوساطة وبذل المساعي الحميدة في الخطة الجديدة للسلام كوسيلة لمنع نشوب النزاعات.

إن الاتحاد الأوروبي من الداعمين الأساسيين لجهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونحن نعمل في جميع أنحاء العالم لتعزيز الثقة بين السكان المحليين والسلطات الوطنية. ففي الصومال، على سبيل المثال، ندعم المجتمعات المحلية التي تحررت من حركة الشباب وتعاني من إجراءاتها العقابية والجفاف. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت البعثة الاستشارية التابعة للاتحاد الأوروبي الحكومة في إنشاء إطار قانوني موثوق به لإعادة هيكلة تنظيم الشرطة والدرك بصورة شاملة وتلبية احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى. وتلك مجرد بضعة أمثلة.

فنحن نعزز جهود السلام الدولية في اليمن وليبيا وسورية. وندعم أيضا ما تبذله الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من جهود داخل البلد لمنع نشوب النزاعات والاستجابة للأزمات وبناء السلام. ويوجه الكثير من دعمنا من خلال الأمم المتحدة، على سبيل المثال إلى فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. واليمن من الأمثلة الملموسة على التعاون العملياتي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث يضطلع الاتحاد الأوروبي – بناء على طلب الأمم المتحدة – بدور تنسيقي قوي في وساطة المسار الثاني ودعم وقف إطلاق النار. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاستعانة بالوساطة الداخلية التي مكّنت بناء قدرات وساطة حاسمة وتجريبها في 14 بلدا. ويجري حاليا إطلاق الدورة الثالثة من تلك الشراكة، مع إيلاء اهتمام خاص لإشراك المرأة. وقد ذكر الكثيرون هنا هذه المبادرة بعد ظهر اليوم، بمن فيهم المتكلمة السابقة.

والواقع أنه من الأهمية بمكان أن يتسم نهج جميع هذه الصكوك بشمول الجميع. فإننا ندرك أنه كلما ازدادت المساواة بين الجنسين في المجتمعات، فإنها تصبح أكثر سلاما. وعلاوة على ذلك، فإن النساء بانيات سلام رائعات، ويتعين علينا أن ندعم مشاركتهن الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع عمليات بناء السلام – لا سيما لبناء الثقة في تلك العمليات. وبالمثل، نؤيد بقوة التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وتعزيز مشاركة الشباب في مجال بناء السلام.

وأخيرا، يتعين على المجلس، والأمم المتحدة بشكل أعم، أن يستفيدا مما يتوفر لدينا من أفضل البيانات والأدلة في صياغة قراراتنا. ويعزز إنشاء صندوق تحليل المخاطر المعقدة المتعدد الشركاء، وهو أداة تمويل متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز قدراتنا المشتركة على التنبؤ بشكل أفضل بالمخاطر المعقدة ومنعها والاستجابة لها في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، استخدام البيانات والمعرفة العلمية لمنع نشوب النزاعات وحلها. ونحن ندعم صندوق تحليل المخاطر المعقدة ونرى أن التحليل المنبثق عن هذه الأدوات الجديدة ينبغي أن يصب في عمل مجلس الأمن.

ويبدو واضحا أننا ينبغي أن نستند دائما إلى الأدلة والحقائق. ومع ذلك، لا يزال بعض أعضاء مجلس الأمن ينكرون الحقائق فيما يتعلق ببعض المسائل التي يتوفر لدينا الكثير من الأدلة بشأنها، مثل الصلة بين تغير المناخ والأمن. وقد شهد العديد من البلدان الأكثر تضررا من تغير المناخ بنفسها على الصلة بين المناخ والسلام والأمن في المجلس ولجنة بناء السلام. وسيكون من المهم جدا أن يجري المجلس مناقشة تستند إلى تقرير من الأمين العام يقدم بيانات وأدلة تتعلق بالصلة بين تغير المناخ والأمن.

إن التمسك بالوقائع والحقائق في هذا الجهاز أمر حاسم الأهمية للحفاظ على الثقة في منظومة الأمم المتحدة ككل، وكفالة أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة عملها في بناء السلام والحفاظ عليه. ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة بشأن كيفية تحسين قدراتنا على منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه في إطار خطة الأمين العام الجديدة للسلام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأشكركم، سيدتي، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

على مدى السنوات القليلة الماضية، وخاصة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات المستمرة، شهدنا ازدياد فجوات انعدام الثقة بين الناس والمؤسسات، بما في ذلك الأمم المتحدة. وتخضع قدرة مجلس الأمن، على وجه الخصوص، على صنع السلام وبنائه وحفظه للاختبار باستمرار. وتزداد التحديات التي تواجه السلام عمقا مع ظهور تهديدات جديدة وغير تقليدية. وفي ظل هذه الخلفية، لا يمكن أن تكون الحاجة إلى مضاعفة الجهود لبناء الثقة أكثر إلحاحا.

واسمحوا لي أن أشاطر المجلس بعض الأفكار.

أولا وقبل كل شيء، يجب على مجلس الأمن أن يظهر الوحدة والحسم في التصدي الفعال للأخطار الواضحة التي تهدد السلام والأمن الدوليين وأن يستخدم أدواته القائمة لحماية الفئات الأضعف.

لقد مرت ست سنوات تقريبا منذ طرد أقليات الروهينغيا بشكل جماعي من أراضي أجدادهم في ميانمار. ولم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء فعال لتصحيح الوضع؛ بل ظل المجلس شاهدا صامتا على تدهوره المستمر. وتتطلب إعادة بناء الثقة عكس اتجاه هذه الحالات.

ثانيا، تظل عمليات حفظ السلام إحدى أكثر أدوات الأمم المتحدة مصداقية لبناء الثقة. وينبغي الاستفادة بشكل كاف من دور حفظة السلام في حماية المدنيين، ولا سيما من خلال إشراك المجتمعات المحلية وغير ذلك من التدابير التي لا تنطوي على استخدام السلاح وينبغي الاستفادة بصورة كافية من مساهماتهم في بناء المؤسسات في البلدان المضيفة. ولا يقل أهمية عن ذلك زيادة الاستثمارات في عناصر بناء السلام في بعثات حفظ السلام من خلال تخصيص الولايات والموارد.

ثالثا، تضطلع لجنة بناء السلام، بولايتها الفريدة، بدور تكميلي هام في الحفاظ على السلام المستدام مستقبلا. ونظرا لهيكل لجنة بناء السلام وأساليب عملها، التي تقوم على مبدأ المسؤولية الوطنية والشمول، فإن اللجنة مهيأة تماما للإسهام في بناء الثقة.

وقد وسعت بنغلاديش، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام لفترتين، آفاق اللجنة، بما في ذلك عن طريق تعزيز دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات؛ وتوسيع نطاق عملها على الصعيدين الجغرافي والمواضيعي؛ وتوفير مساحة للبلدان لمناقشة مختلف التهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل تغير المناخ. ويمكن اتباع نهج مماثل في التصدي للتهديدات الناشئة الأخرى، بما في ذلك التهديدات المنبثقة عن التكنولوجيات الرقمية.

رابعا، يجب تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياقات السلام والأمن الأوسع نطاقا، بما في ذلك في التصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وفي العمل الإنساني.

أخيرا، بينما نستعد لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024، يتعين علينا التعاون بشكل بناء في إنشاء آليات استشراف فعالة تستند إلى البيانات وتحليلها علميا للتنبؤ بالتهديدات المستقبلية واتخاذ تدابير وقائية.

وتتيح المشاورات الجارية بشأن الخطة الجديدة للسلام والاتفاق الرقمي العالمي والإعلان المتعلق بالأجيال المقبلة فرصا لتبادل الأفكار والآراء بشأن هذه الآليات. ويجب أن نغتنم الفرصة لبناء أمم متحدة أفضل لأجيالنا المقبلة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وجميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

إن الثقة عنصر أساسي في السلام وهي أمر حاسم لكي تكون تعددية الأطراف فعالة ومثمرة. ولذلك، فإن تراجع الثقة في تعددية الأطراف يمكن أن يضر ليس بجهود بناء السلام فحسب، بل أيضا بالحفاظ على السلام العالمي. ومن ثم، يجب أن تكون الجهود الرامية إلى تعزيز بناء الثقة أحد العناصر البارزة للخطة الجديدة للسلام والنظام المتعدد الأطراف.

وبالنسبة لإندونيسيا، تبدأ الثقة في منطقتنا على الصعيد الوطني. وتستطيع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفها تنتمي إلى منطقة حولت انعدام الثقة العميق أو نقص الثقة إلى ثقة استراتيجية، أن تقدم رؤى مفيدة للحفاظ على الثقة في المستقبل. فبدلا من الوقوع في شراك خلافات مترسخة مثيرة للجدل، وهو أمر يتسبب في النزاعات الإقليمية والأعمال العدائية ونقص الثقة في حد ذاته، اختار الآباء المؤسسون للرابطة التركيز على بناء الثقة من خلال الحوار والتعاون بشأن المصالح المشتركة، مثل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر.

وقد أصبحت عادة الحوار والتعاون وبناء توافق الآراء سمة بارزة في استراتيجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لبناء الثقة. وُوضعت أطر إقليمية عديدة لبناء الثقة والنهوض بالتعاون، مما يسهم في تعزيز هيكل السلام الإقليمي. ويشمل ذلك بناء المعايير من خلال معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وإذ تسلم الرابطة بأن بناء السلام في جنوب شرق آسيا يتطلب دعما من المنطقة الأوسع نطاقا وما وراءها، وسعت الرابطة أيضا نطاق عادتها في الحوار والتعاون لتشمل بلدانا أخرى خارج الرابطة، بما في ذلك بشأن المسائل التي تنطوي على مخاطر استراتيجية على السلام، من خلال آليات الرابطة، مثل آليات الرابطة المعنية بشركاء الحوار والمنتدى الإقليمي للرابطة ومؤتمر قمة شرق آسيا والاجتماع الموسع لوزراء دفاع الرابطة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

إن تنفيذ إصلاح مجلس الأمن أمر أساسي لبناء الثقة في آلية الأمم المتحدة للسلام والأمن. والتعاون الوثيق بين مجلس الأمن والآليات المتعددة الأطراف الأخرى مهم أيضا. فعمل آلية الأمم المتحدة الإنمائية، على سبيل المثال، يمكن أن يترجم استراتيجيات بناء السلام التي يتخذها مجلس الأمن إلى إجراءات في الميدان.

وفي الوقت نفسه، ولتمكين جميع آليات الأمم المتحدة من الاضطلاع بعملها بنجاح، هناك حاجة إلى الدعم الكافي، بما في ذلك التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. ومن ثم، يجب أن نوسع مصادر التمويل، بما في ذلك من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، فضلا عن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيسمح إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة بوضع برامج أكثر تأثيرا في الميدان.

إن السلام عملية مستمرة. والنهج المنطلق من القاعدة وعادة الحوار والمسؤولية الوطنية هي بعض العناصر الهامة للحفاظ على الثقة والسلام في المستقبل. وبينما نعمل من أجل الخطة الجديدة للسلام، من المهم أيضا أن نسترشد بجميع الخبرات المتاحة. ولذلك، سيكون من المفيد وجود منبر لمجلس الأمن لتبادل الخبرات، بما في ذلك مع الكيانات الإقليمية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئكم بصدق، سيدتي الرئيسة، على توليكم هذا المنصب الهام في مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

إن المذكرة المفاهيمية (S/2023/283، المرفق) لهذه المناقشة المفتوحة واضحة ومباشرة وتتماشى مع مصلحتنا المشتركة في الأمم المتحدة: بناء الثقة لتعزيز السلام المستدام في ظل بيئة تتسم بتدهور

السلام والأمن العالميين. ولذلك، ليس من المستغرب أن بيانات اليوم ألمحت أيضا إلى الخطة الجديدة للسلام في المستقبل.

ونرحب بالملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم المفوض السامي فولكر تورك ومقدمو الإحاطات الآخرون. وأود أن أشدد بشدة على الرسالة التي وجهتها سفيرة الشباب الأفريقي للسلام في الجنوب الأفريقي في وقت سابق من هذا الصباح، وأعتقد أنها بالفعل بمثابة جرس إنذار لنا جميعا بشأن مسألة ثقة الشباب في المؤسسات.

ينبغي أن تكون حقوق الإنسان في صميم أعمالنا الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. والتعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين والمجتمع المدني والعاملين في وسائط الإعلام والنساء والفتيات والشباب أمر أساسي لبناء الثقة. ورومانيا، بوصفها عضوا عاملا في مجلس حقوق الإنسان، تولي أهمية كبيرة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ولا تزال رومانيا ملتزمة بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وتلك مجالات رئيسية نود أيضا تجسيدها في الخطة الجديدة للسلام. وبالاشتراك مع الولايات المتحدة، ترأس رومانيا شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن في عام 2023. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء بشأن ذلك الموضوع بغية النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وينطوي تعزيز الشمول على فائدة تتمثل في خلق أوجه التآزر وتجنب ازدواجية الجهود والموارد. وتشجع رومانيا بقوة تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في عملية بناء السلام، ولا سيما بين المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية. إن بناء الثقة يتعلق بإقامة شراكات يعزز بعضها بعضا وتشكل جزءا حيويا من نظامنا المتعدد الأطراف.

اليوم هو اليوم العالمي لحرية الصحافة، وينبغي أن نشيد بعمل الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين يساهمون في التقارير الإخبارية ويسعون إلى الكشف عن الأخبار المزيفة حتى يتم إطلاع الجمهور على نحو واف. وتشكل أنشطتهم نقطة انطلاق في بناء الثقة. وبالمثل، فإن أنشطتهم مهمة في تحقيق السلام والحفاظ عليه، وبالنظر إلى أننا نحتفل هذا العام بمرور 75 عاما على بدء عمليات حفظ السلام، لا أعتقد أنه من المبالغة القول إن السلام يبدأ بصحافة حرة.

ونشيد بجهودكم، سيدتي الرئيسة. وهذه هي المرة الثانية هذا العام التي يناقش فيها المجلس مسألة بناء السلام الهامة، بعد الجلسة التي عقدتها الرئاسة اليابانية في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9250). ونرحب باستمرارية الجهود. والواقع أن جهود الأمم المتحدة لبناء السلام تحتاج إلى تحديد سبل جديدة للاستجابة للتحديات العالمية الناشئة، مثل تغير المناخ والجوائح وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك عن طريق تعزيز وحماية حقوق الإنسان والأمن البشري. ولدى معالجة تلك المواضيع، فإن التمسك بمبادئ القانون الدولي وتعددية الأطراف أمر أساسي. كما أن الامتناع عن الأعمال التي تؤدي إلى تآكل الهيكل الدولي للقيم والمعايير الديمقراطية والامتناع عن التحريض عليها أمر أساسي في بناء الثقة بين الجهات الفاعلة العالمية، تماما مثل المساءلة. لقد حان الوقت للاعتراف بأن تنشيط تعددية الأطراف يتعلق قبل كل شيء بالتعاون مع بعضنا البعض، بحسن نية، والامتثال للإطار المعياري القائم. ومنظمتنا مجهزة بالفعل بالأدوات اللازمة للتصدي لمختلف التحديات، ولكننا بحاجة إلى تكثيف إجراءاتنا لضمان التنفيذ السليم للمعايير والمبادئ التي توجه مثلنا العليا. وستظل رومانيا ملتزمة ومنخرطة بنشاط في الجهود الرامية إلى توطيد نظامنا المتعدد الأطراف، بوصفه البديل الوحيد لضمان السلام الدائم والمستدام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

نحن مقتنعون بأن تعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف الجهات الفاعلة في إطار هيكل بناء السلام أمر أساسي لبناء القدرة على الصمود وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، لا سيما في المناطق

والبلدان المتضررة من النزاعات. وتتطور الثقة من خلال عملية المشاركة الجماعية التي تساعد المجتمعات المحلية والمجتمعات على تعزيز مؤسساتها الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي الذي تحتاجه البلدان المتضررة لمنع النزاع أو التعافي منه. وفي هذا السياق، فإن الشمولية أمر أساسي. ويجب الاستماع إلى طائفة واسعة من الآراء والجهات الفاعلة، ولا سيما آراء النساء والشباب، لضمان استدامة عمليات بناء السلام في الأجل الطويل. ونحن بحاجة إلى مواصلة ترجمة نصائحهم إلى سياسات وإجراءات.

وبما أن العالم يشهد إحساسا متزايدا بانعدام الأمن والانقسام وعدم الاستقرار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل السعي إلى وضع وتنفيذ الإطار المعياري الدولي. وتزداد أهمية ذلك، لا سيما في ضوء الوتيرة السريعة للتطورات التكنولوجية والتهديدات الأمنية الناشئة. إن الانتشار المتزايد للمعلومات المضللة والمغلوطة له تأثير سلبي بشكل خاص على الثقة بين الجهات الفاعلة. والقدرة على التنبؤ والمساءلة هما ركيزتان أساسيتان لأي نظام مستقر في مرحلة ما بعد النزاع. ولذلك، فإن الدعم الدولي والمحلي لعمليات بناء السلام يعتمد إلى حد كبير على ما إذا كانت الجهات الفاعلة المسؤولة قادرة على إظهار احترامها لسيادة القانون الدولي بمصداقية أم لا. ونعتقد أن خطة الأمين العام الجديدة للسلام فرصة للنهوض بنهج شامل ومتكامل لبناء السلام والحفاظ على السلام. وستتيح هذه الخطة فرصا لتعزيز التفاهم المشترك وتحديد سبل دعم منع نشوب النزاعات والسلام والأمن. وينبغي إدراج أزمة الطاقة والغذاء، ودعم المؤسسات الفعالة، والأمن البشري، والفجوة الرقمية في الخطة الجديدة للسلام. ومن الأهمية بمكان أن تشارك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مزيد من المناقشات حول كيفية النهوض بعملنا الجماعي وتكثيفه لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المعقدة المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، نشكر وفد سويسرا، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، على عقد مناقشة اليوم، التي تتيح لنا الربط بين المسائل ذات الأهمية القصوى لإعادة بناء الثقة في الحفاظ على السلام والتدابير التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك الهدف. ونشكر أيضا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وغيره من مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم في وقت سابق اليوم.

خلال العام الماضي، شهدنا أزمة عميقة الجذور، تشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين، وبالتالي للنظام المتعدد الأطراف نفسه. ومن الواضح أن الحالة لم تأت من سماء صافية، فقد كنا نشهد بالفعل سحب العاصفة، ولكن الحالة الراهنة هي عاصفة من الحجم الذي لم نكن نتوقع أن يؤدي إلى ما نرى الآن من أوضاع قصوى خطيرة. وقد أدت إلى تآكل سريع جدا للنظام المتعدد الأطراف وفعالية النظام القانوني الدولي. ولم يتمكن المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، من الاستجابة بشكل كاف للأزمة. وفي الوقت نفسه، أدت الحالة إلى أزمة ثقة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بعمل أجهزة الأمم المتحدة، انتشرت إلى جميع مؤسسات النظام المتعدد الأطراف. ولذلك، فإن إعادة بناء الثقة في منظمتنا وعمل النظام المتعدد الأطراف مسألة ملحة.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نعمل على دعم وتعزيز تعددية الأطراف في سياق الامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتحدد المبادئ الواردة في المادة 2 من الميثاق – القانون الوضعي – الالتزامات الرئيسية التي يجب أن توجه سلوك الدول الأعضاء، وهي: المساواة في السيادة بين جميع أعضائها؛ والوفاء بحسن نية بالالتزامات بموجب الميثاق؛ وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية؛ ولامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة؛ وعدم التدخل في المسائل التي تقع أساسا ضمن الولاية الداخلية للدولة، وهو مبدأ طبق في الإجراءات التي اتخذتها بلدان أمريكا اللاتينية. ويجب على الدول الأعضاء أن تؤكد من جديد التزامها بالامتثال لتلك المبادئ وإنفاذها، من خلال تقيدها بقواعد الميثاق وسلوكها.

وخلال العام الماضي، أظهرت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أنها لا تزال تتمسك بتلك المبادئ بوصفها ملزمة قانونا

وبوصفها التزامات أساسية للقانون الدولي يجب التقيد بها والامتثال لها. والواقع أن مجموعة من قرارات الجمعية العامة التي اتخذت في العام الماضي تؤكد من جديد تلك المبادئ، لا سيما وأنها تؤكد على سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية وتدعو إلى وقف انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب حكومات الدول الأعضاء. ومن خلال عهد دولي ملزم، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة.

وفيما يتعلق بحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، فإن شروط الاستخدام المشروع للقوة مبينة بوضوح في الفصل السابع من الميثاق. وفي أية حالة أخرى، فإن استخدام القوة سيكون خروجا واضحا عن قواعد الميثاق. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على خطة الأمين العام الجديدة للسلام بوصفها ذات أهمية خاصة. وكما قلنا خلال العام ونصف العام الماضيين، فقد شهدنا تحديات داخل المجتمع الدولي ولفعالية تعددية الأطراف. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة للذين يؤمنون منا بسيادة القانون ويعتقدون أنه ينبغي لنا أن ندير علاقاتنا الدولية وفقا للقانون الدولي، وأنه ينبغي أن يكون أساس النظام المتعدد الأطراف. وكما قلنا، فإن السلوك الذي يتعارض مع تلك المبادئ أدى إلى تآكل الثقة في النظام.

وإنفاذ تلك القواعد والمبادئ يخدم المصالح العليا لجميع الدول، كبيرها وصغيرها. وهذا يعني أنه يتعين علينا أن نكفل احترام المبادئ التي اتفقنا عليها وتطبيق الجميع لها. ولا يمكننا أن نتكلم عن تعددية أطراف حقيقية إلا بقيامنا بذلك. والالتزام بالقانون الدولي يخدم أمننا الجماعي ويكفل سلامة مواطنينا. ويمكن منع نشوب العديد من النزاعات إذا امتثلت الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، الذي يتمثل مبدؤه الأساسي في تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وإذا فشلت الدول أو كانت غير راغبة في حل النزاعات بالوسائل السلمية، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما، على النحو الوارد في الميثاق، وهذا يعني استخدام الوسائل اللازمة لاستعادة سيادة القانون. ومع ذلك، إذا كان المجلس غير قادر على التصرف، فلا ينبغي للأمم المتحدة أن تتقاعس عن القيام بذلك، وقد رأيناها تتصرف منذ شباط/فبراير 2022 من خلال تنفيذها للقرارات المتعلقة بالاتحاد من أجل السلام.

إن المجتمع الدولي يواجه عددا ضخما من التحديات. ويجب أن تكون تعددية الأطراف الحقيقية، القائمة على سيادة القانون – وفي المقام الأول أحكام الميثاق – هي القاعدة الأساسية التي يجب أن نبني عليها علاقاتنا ونواجه كل تلك التحديات معا. وكما قلنا، شعرنا خلال العام الماضي بانعدام واضح للثقة فيما يتعلق بالقواعد في صفوف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويشكل القانون الدولي والمعاهدات والقواعد الدولية التي وضعناها لتنظيم علاقاتنا – وأهمها الميثاق وتطبيقه في إطار مفهوم سيادة القانون – أفضل وسيلة لاستعادة الثقة الدولية الحقيقية التي توفر أساسا متينا لتعددية الأطراف الحقيقية. ويجب أن نعتمد على الامتثال لسيادة القانون كأساس للثقة نبني عليه علاقاتنا. وسيؤدي ذلك إلى تعددية أطراف حقيقية، وهي أفضل ضمان لكفالة احترام السيادة والمساواة بين جميع الدول، كبيرها وصغيرها، ولا سيما الأقل قوة، لأنها درعنا الوحيد للدفاع عن حقوقنا.

وفي ذلك السياق، يجب إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي عليه، أولا وقبل كل شيء بزيادة عدد أعضائه، مع التركيز بشكل خاص على ضمان تمثيل المناطق النامية، ولا سيما من خلال تلبية المطالب العادلة للبلدان الأفريقية، فضلا عن تلبية طلب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمضاعفة تمثيلها في المجلس. ومن الضروري أيضا العمل على الحد من استخدام حق النقض أو الالتزام بالامتناع عن استخدامه عندما يتعلق الأمر بمسائل معينة، على سبيل المثال على النحو المبين في إطار المبادرة الفرنسية – المكسيكية، فضلا عن إنفاذ القاعدة التي تمنع الدول من المشاركة في سياق المنازعات أو الحالات التي هي طرف فيها. وبوصفنا دولا أعضاء، فإننا جميعا أطراف فاعلة في عملية الإصلاح ولكن من الواضح أنه تقع أيضا على عاتق الأعضاء

الخمسة الدائمين في المجلس مسؤولية خاصة في ذلك الصدد. ولذلك، يجب أن نعزز تلك العملية ولكن يجب على تلك البلدان الخمسة على وجه الخصوص أن تؤدي دورها.

إن الأداء السليم لمجلس الأمن والاحترام الصارم لقواعد الميثاق، ولا سيما المادة 2، هما الأساس الذي لا خلاف عليه لإزالة جميع الشكوك والأخطار التي نواجهها حاليا وإعادة بناء الثقة في مستقبل النظام المتعدد الأطراف في نهاية المطاف.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد بينارد إسترادا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر غواتيمالا وفد الاتحاد السويسري، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم ونقدر المذكرة المفاهيمية (S/2023/283، المرفق) التي قُدمت كأساس لمناقشاتنا.

في القرار 2282 (2016)، أكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. غير أن إحدى الدول الدائمة العضوية في المجلس، وهي الاتحاد الروسي، كانت بعيدة كل البعد عن النهوض بتلك المسؤولية، عندما هاجمت جارتها دون مبرر، الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على السلام والأمن الدوليين. وهذه الإجراءات الانفرادية لا تؤدي إلا إلى إضعاف سيادة القانون وانتهاك أبسط قواعد القانون الدولي. وتكرر غواتيمالا إدانتها الشديدة للعدوان غير المبرر على أوكرانيا والذي جاء دون سابق استفزاز.

تود غواتيمالا أن تكرر النقطة الواردة في المذكرة المفاهيمية بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يستخدم بطريقة خلاقة الأدوات والقنوات المتاحة له فضلا عن صوته العالمي، لضمان أن تظل الأطر المعيارية العالمية فعالة للحفاظ على السلام في ضوء التهديدات الحالية والناشئة للسلام والأمن. ونعتقد أن مناقشة اليوم المفتوحة ضرورية، بالنظر إلى أنه على الرغم من اتخاذ قرار مجلس الأمن 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 262/70، بشأن استعراض هيكل بناء السلام – وهما القراران اللذان أُنشئ بموجبهما بالمناسبة بند جدول الأعمال المعروض علينا اليوم – فإن التحدي المتمثل في عدم التوصل إلى فهم عالمي لبناء السلام لا يزال قائما على الصعيدين المعياري والعملي، وفي تنفيذ ولايات بناء السلام باتباع نهج وقائي.

وترى غواتيمالا أن هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق في فهم النهج والأدوات والمبادئ الأساسية لبناء السلام، بالنظر إلى أنه يمكن استخدام الأدوات الاستراتيجية لدعم القيمة المضافة لبناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمجلس الأمن، بل وينبغي له، أن يستفيد من زيادة التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس ومع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ولذلك، فإننا نسلم بالقيمة المضافة التي تجلبها لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية للمجلس. وينبغي زيادة صلاحية اللجنة للدعوة إلى عقد الاجتماعات إلى أقصى حد للجمع بين مختلف المجموعات وتيسير الحوار من أجل تعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

أخيرا، نعتقد أن مجلس الأمن لديه القدرة على زيادة تعزيز وتحسين العمل الوقائي بشأن السلام والأمن الدوليين. ولذلك، نرى ضرورة أن تتضمن الخطة الجديدة للسلام نظرة كلية للنزاع في شكل سلسلة متصلة تشمل كامل نطاق دورة النزاع، من منع نشوب النزاعات والتدخل الفوري وحفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل فيما بعد، بغية ضمان أن ينفذ المجلس ولايته وفقا لاحتياجات القرن الحادي والعشرين وحقائقه.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد يوسف (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وأن أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أن أعرب عن تقديري للسيد إينياتسيو كاسيس، رئيس الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، الذي ترأس المناقشة المفتوحة في هذا الصباح (انظر S/PV.9315)، وأن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على آرائهم الثاقبة.

يشرفني أن أتشاطر مع المجلس وجهة نظر إثيوبيا بشأن هذا الموضوع المهم، مع التركيز على ضرورة استعادة الثقة في جهود بناء السلام. وتنص مدونة قواعد السلوك للعلاقات بين الدول الأفريقية، التي اعتمدت في تونس في عام 1994، على أن "كل جهد تعاوني يُبذل في بيئة خالية من الاستقرار والثقة والأمن محكوم عليه بالفشل". ومن الواضح أن استعادة الثقة كانت أيضا مصدر إلهام لميثاق الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس، سأثير أربع مسائل وثيقة الصلة نرى أنها في صميم بناء الثقة بين الدول وتمهيد الطريق لبناء السلام والحفاظ عليه.

أولا، إن التقيد الصارم بالميثاق ومبادئ العلاقات الودية بين الدول هو في صميم بناء وتعزيز الثقة في النظام المتعدد الأطراف. والهدف الرئيسي للميثاق هو إيجاد الثقة التي تشكل بيئة مؤاتية، يمكن فيها صون العدالة واحترام التزامات الدول. ولذلك فإن مسار العمل الأساسي لتحقيق ذلك الهدف هو أن تتقيد جميع الدول بكل تعهداتنا بموجب الميثاق والقانون الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن إيجاد الثقة والاحترام لمبادئ السيادة والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية هي أمور بالغة الأهمية.

ثانيا، إن مبدأ الملكية الوطنية هو حجر الزاوية في بناء السلام واستدامة السلام. إن مسؤولية حماية المواطنين ودعم الأمن الوطني تقع على عاتق الدول نفسها. وفي هذا الصدد، وكما هو منصوص عليه في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لكل دولة الحق في أن تختار وتطور بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى هذا الأساس، يجب أن نقر بتنوعنا الثقافي والحضاري، والذي يستتبع نهجنا إزاء قيمنا وأهدافنا المشتركة في نطاق خيارات السياسة الوطنية. علاوة على ذلك، يستلزم احترام الملكية الوطنية تبني الحلول المحلية وخيارات السياسة العامة للدول. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نكفل ألا تعرض الصلاحيات التقديرية والامتيازات المتعلقة بتمويل أنشطة بناء السلام للخطر ذلك المبدأ الأساسي.

ثالثا، إن مشاركة الدول وتمثيلها على قدم المساواة عنصر حاسم في بناء الثقة. ومن الواضح أن تمثيل أفريقيا في أجهزة الأمم المتحدة غير عادل، بما في ذلك تمثيلها في هذا المجلس ذاته. لقد قوض الوضع الراهن بالفعل مصداقية المجلس وقراراته. وبالتالي فإن تصحيح هذا الوضع الراهن هو الإجراء الأكثر أهمية وإلحاحا اللازم لتوليد الثقة. علاوة على ذلك، يجب على الأمم المتحدة كمنظمة أن تعوض باستمرار وأن تعزز مصداقيتها وقدرتها على رئاسة الشؤون العالمية حتى تتمكن من كسب ثقة شعوب العالم. كما يتحتم التقيد بمبدأ تفريع السلطة ومنح المنظمات الإقليمية المجال اللازم لتنفيذ ولاياتها وخططها.

رابعا، السلام الدائم والتطلعات إلى إنشاء وتطوير ديمقراطيات عاملة وسيادة القانون تتطلب الاتساق في الوسائل والأساليب التي نطبقها في سياق التعاون الدولي. إن الدعم السياسي وتوفير المساعدة الاقتصادية والمالية – وخاصة تمويل التنمية والجهود الرامية إلى مكافحة التغير المناخي – يسيران جنبا إلى جنب. والممارسة السائدة، التي نحاول من خلالها بناء السلام واستدامته بينما نمارس في الوقت نفسه الضغط السياسي والتدابير القسرية التي تقوض سلطة الدول وقدراتها، هي ممارسة تأتي بنتائج عكسية. فيجب أن تكون أعمالنا متسقة مع أهدافنا وأن يكمل بعضها بعضا. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الأجهزة السياسية والوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية أن تتخذ تدابير بناءة لدعم الأولويات والجهود الوطنية الرامية إلى ضمان السلام والتنمية.

وفي الختام، تعتقد إثيوبيا أن التحديات التي تحيط ببناء الثقة لا يمكن علاجها إلا من خلال العمل المتضافر والتعاون والتضامن. ويمكننا أن ننشئ تعاونا فعالا متعدد الأطراف مع الأمم المتحدة في صميمها وذلك من خلال التقيد بالقواعد والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد أبيسادزي (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة سويسرا على وضع هذا الموضوع الهام جدا في صدارة مناقشاتنا اليوم.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن السلام والأمن، إلى جانب حقوق الإنسان والتنمية، هي الركائز الرئيسية لعمل الأمم المتحدة، وهي مترابطة ترابطا وثيقا. إن تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع يكمن في صميم التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى ومجمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونعتقد أن تعزيز السلام هو المفتاح لتوجيه جهودنا نحو مستقبل مستدام ومرن، لا سيما في ضوء التوترات الدولية المستمرة والحروب وتهديدات الأمن السيبراني والانتشار السريع للمعلومات المضللة، إلى جانب تغير المناخ الذي لم يتم تخفيفه ونشهده في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن تعددية الأطراف واحترام النظام الدولي القائم على القواعد يجب أن يكونا أساس هذه الجهود. إنهما أمران أساسيان لمنع نشوب النزاعات، واستدامة السلم والأمن الدوليين، وضمان التنمية المستدامة. واليوم تمر تعددية الأطراف بأصعب أوقاتها منذ تأسيس الأمم المتحدة، وذلك نتيجة لهجوم على مبادئها التأسيسية من جانب عضو دائم في مجلس الأمن نفسه، والذي هو مكلف بصون السلم والأمن الدوليين. إن الحرب العدوانية المستمرة التي تشنها روسيا على أوكرانيا واحتلالها المستمر لمساحة 20 في المائة من أراضي بلدي يشكلان انتهاكات صارخة للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وضربة قوية للأمن الأوروبي والنظام الدولي بأسره. وكان العدوان الروسي على أوكرانيا أيضا أحدث اختبار كاشف لعجز المجلس عن أداء دوره بفعالية في وقف الحروب وما يترتب عليها من معاناة إنسانية.

ويجب أن نجد سبلا لدعم ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك معالجة مسألة إساءة استعمال حق النقض. موقفنا الثابت هو أنه ينبغي تقييد استخدام حق النقض عندما يكون أحد الأعضاء متورطا في النزاع قيد النظر. وهذا مكرس أيضا في الميثاق، أي المادة 27، التي تنص على ذلك في سلسلة من القرارات الهامة المحددة،

”يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت“.

لقد مررنا بتجربة مريرة في هذا الصدد، عندما أنهيت ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بوقاحة في أعقاب العدوان العسكري الروسي الشامل على جورجيا في آب/أغسطس 2008 وذلك باستخدام حق النقض من قبل الاتحاد الروسي – وهو عضو دائم في مجلس الأمن وطرف في النزاع – مما خلق فراغا تاما ناتج عن غياب وجود أمني دولي في أراضي جورجيا التي تحتلها روسيا، وذلك عندما كانت هناك حاجة ماسة إليه. وبعد مرور 15 عاما تقريبا، لا تزال روسيا تنتهك التزاماتها الدولية وتواصل انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008. ولا يزال احتلال روسيا غير المشروع لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا يؤثر بشدة على السكان الذين يعيشون هناك وفي الأراضي المتاخمة لخط الاحتلال.

واسمحوا لي أن أذكر مرة أخرى بأن مسؤولية روسيا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها روسيا في جورجيا قد شهد عليها بوضوح قرارا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية، واللذان أكدا احتلال الاتحاد الروسي لمناطق جورجيا وسيطرته الفعلية عليها أثناء وبعد العدوان الروسي على جورجيا في آب/أغسطس 2008. علاوة على ذلك، اسمحوا لي أيضا أن أذكر بالحكم الأخير الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 7 آذار/مارس 2023، والذي أكد أن منطقة أبخازيا كانت تحت السيطرة الفعلية للاتحاد الروسي حتى قبل عدوان روسيا على جورجيا في آب/أغسطس 2008، فضلا عن مسؤولية روسيا الكاملة عن انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة المحتلة.

لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا إذا أبدت الدول الأعضاء التزاما قويا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكانت هناك مساءلة قوية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن ترتكز الخطة الجديدة للسلام على الالتزام المعزز بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتحسين حماية وإعمال حقوق الإنسان.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد غالاغر (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، واسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم اليوم.

يتوافق بياني مع البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن مناقشة اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى ولا يمكن أن تأتي في وقت مناسب أكثر من هذا. لقد أصبح عالمنا أكثر ترابطا من أي وقت مضى، ولكن مجتمعاتنا أصبحت أكثر استقطابا وتجزؤا. إن استمرار أوجه عدم المساواة، وانتشار المعلومات المضللة، والشعور بتقاعس الحكومات عن العمل بشأن القضايا الحاسمة قد أسهمت في اتساع فجوة الثقة داخل الدول وفيما بينها. والمجلس ليس استثناء. إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، تتقوض مصداقيته عندما يخفق في اتخاذ إجراء حاسم في مواجهة التحديات العالمية الملحة. والأسوأ من ذلك هو أن الأرواح تُزهق. ومن المحزن أن هذا ينسحب على حالات عديدة، من الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ميانمار، إلى تغير المناخ. وفي كل مرة يفشل فيها المجلس في التصرف نتيجة لمصلحة ذاتية لأحد الأعضاء أو لحماية سلوك آخرين، يزداد تمزق نسيج شرعيته. ويتجلى ذلك في استخدام الاتحاد الروسي المخزي لحق النقض فيما يتعلق بعدوانه العسكري في أوكرانيا، وهو عمل يهدد بشدة شرعية المجلس على المدى الطويل.

وثمة قول مأثور غالبا ما ينسب إلى الكاتب المسرحي الروسي انطون تشيخوف يقول "يجب أن تثق في الناس وتؤمن بهم، وإلا تصبح الحياة مستحيلة". وأعتقد أن تلك الحقيقة البديهية مناسبة بشكل خاص في سياق بناء السلام، ولكنها تتحدث أيضا عن عواقب تراجع الثقة في الهياكل ذاتها التي يقصد بها دعم السلام والأمن وسيادة القانون. وإذا أردنا أن نحافظ على الثقة في المستقبل، يجب أن يكون مجلس الأمن قدوة يحتذى بها. وإن إظهار الوحدة والتعاون والالتزام الثابت بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة سيبعث برسالة قوية من الطمأنينة والأمل إلى المجتمع الدولي ويساعد على إعادة بناء الثقة الضرورية جدا لتحقيق السلام. ولكن هذا في حد ذاته لن يكون كافيا.

يجب على المجلس، في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله، أن يصر على التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يحاسب الأطراف وأن يتصدى للإفلات من العقاب. إن حقوق الإنسان، كما سمعنا من المفوض السامي هذا الصباح (انظر S/PV.9315)، أساس حاسم الأهمية للحفاظ على السلام ويجب الاعتراف بها على هذا النحو. وقد رحبت أيرلندا بمشاركة المفوض السامي تورك في مناقشة اليوم، ولكن وجوده في هذه القاعة نادر جدا. ونحث أعضاء المجلس على النظر في دعوة المفوض السامي لتقديم إحاطات بشكل أكثر انتظاما.

وفي عصر الأخبار المزيفة، يتحمل المجلس أيضا مسؤولية النهوض بصنع القرارات السليمة القائمة على العلم وعلى الأدلة. وينبغي له أن يعمق مشاركته مع لجنة بناء السلام وأن يعطي الأولوية لاتباع النهج المراعية للمنظور الجنساني والمنظورات المراعية لظروف النزاعات. وينبغي له أن يستفيد من البيانات الموثوقة وتحليلات الخبراء وأوجه التقدم التكنولوجي التي يمكن أن تعزز الشفافية والدقة والشمولية في مداولاته.

أخيرا، وكما قلت للتو، يجب أن نثق بالناس ونؤمن بهم. وبعد أن تعلمت أيرلندا من تجربة الاضطرابات في جزيرة أيرلندا، فإنها تدرك الحاجة إلى اتباع نهج شامل لبناء السلام يكفل المشاركة المجدية للنساء والشباب والأقليات في صنع القرار. والواقع أن السلام لم يصبح ممكنا في أيرلندا الشمالية إلا باعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره. ولكن السلام يعني أكثر من مجرد عدم وجود نزاع. إنه حالة من المشاركة الإيجابية والبناءة التي يمكن للناس أن يعيشوا فيها بكرامة ومساواة وأمن. ويتطلب الحفاظ على السلام أكثر من مجرد وقف العنف. إنه يستلزم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وبناء مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة. وقبل كل شيء، فهو يتطلب إعادة بناء الثقة في مؤسساتنا وفي بعضنا البعض على حد سواء.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لأمر رائع رؤيتكم، سيدتي الرئيسة، في مقعد الرئاسة. وأود أن أتقدم بتهانئنا على أول

رئاسة سويسرية لمجلس الأمن. ونشكر وفدكم أيضا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع مثير جدا للاهتمام، ألا وهو، تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام. إن المسائل الرئيسية الثلاث التي أثيرت في المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة لمناقشة اليوم (S/2023/283، المرفق) هي: أولا، الإدماج من خلال المشاركة المتساوية والهادفة لجميع الجهات المعنية؛ ثانيا، الأطر المعيارية التي تقضي على أوجه عدم المساواة؛ ثالثا، الحقائق التي تعتمد على إمكانات أوجه التكنولوجيا الجديدة لتحسين فعالية المجلس.

ومن وجهة نظر وفدنا، إذا أردنا أن نتمكن من حماية المستقبل أو تأمينه، علينا أساسا أن نستخلص الدروس الصحيحة من التاريخ. هل يمكن لنا اعتبار مجلس الأمن بشكله الحالي، كهيئة تحرم قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية بأكملهما وأكبر ديمقراطيات في العالم من التمثيل الدائم، شاملا للجميع؟ وبجعل خمسة أعضاء أكثر مساواة من غيرها في هذه القاعة ذاتها، هل يقضي الإطار المعياري للمجلس على عدم المساواة أم يميل إلى إدامتها؟ وهل سنتمكن من تحسين فعالية المجلس بشكل موثوق في أي مرحلة، في وقت ليس لدينا حتى إطار زمني لاختتام المناقشات التي طال أمدها بشأن إصلاح مجلس الأمن؟ وهل يمكننا فعلا تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام من خلال المجلس إلى أن نتوصل إلى إجابات ذات مصداقية على تلك الأسئلة الأساسية؟

إن إصلاح مجلس الأمن هو الخطوة الأولى الأساسية نحو تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام. ويجب أن تكون المؤسسات المتعددة الأطراف أكثر خضوعا للمساءلة أمام أعضائها، ويجب أن تكون منفتحة وترحب بمختلف وجهات النظر، وخاصة من الجنوب العالمي. ويجب أن يكون المجلس أكثر تمثيلا للبلدان النامية إذا أريد له أن يواصل توليد الثقة في قدرته على توفير القيادة للعالم بأسره. ولن يتمكن من تقديم حلول فعالة إلا إذا منح صوتا لمن لا صوت لهم.

كما ينبغي لمجلس الأمن أن يحترم النهج الإقليمي الذي اعتمدته البلدان المعنية، بينما يعمل بالتعاون مع المنظمات الإقليمية للتصدي لتحديات بناء السلام. ونعتقد أن للمنظمات الإقليمية دورا هاما تؤديه في التصدي للتحديات العالمية، مع وجود الأمم المتحدة في صميم الجهود المتعددة الأطراف. إن اتباع نهج شامل يركز على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل والعمليات السياسية أمر بالغ الأهمية لبناء السلام والحفاظ عليه. ويرتكز النهج الأساسي الذي تتبعه الهند في جهود بناء السلام على احترام الملكية الوطنية للدول الأعضاء لتلك العمليات وأولوياتها الإنمائية. وما برحنا نؤدي دائما دورا بناء وهاما في سياق بناء السلام من خلال شراكاتنا الإنمائية الواسعة مع بلدان الجنوب العالمي. ونواصل مساعدة البلدان التي تمر بحالات ما بعد النزاع من خلال المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف وشبكتنا الواسعة من المساعدة في مجال الشراكة الإنمائية. وكانت مشاركتنا واسعة النطاق، وتشمل قطاعات رئيسية مثل البنية التحتية والإسكان والتعليم والصحة والاتصال وتحسين سبل العيش.

ولا تزال الهند ملتزمة التزاما لا يتزعزع ببناء السلام والحفاظ عليه. وتمشيا مع موضوع رئاستنا لمجموعة العشرين، "أرض واحدة، أسرة واحدة، مستقبل واحد"، تلتزم الهند بالتوصل إلى توافق في الآراء من خلال عملية مجموعة العشرين في محاولة لإيجاد حلول للتحديات العالمية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر سويسرا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الحسنة التوقيت، التي تمثل إسهاما مفيدا في تعزيز السلم والأمن العالميين. ولتناول مسألة العلاقة بين بناء الثقة والسلام، يود وفد بلدي أن يتشاطر النقاط التالية.

أولا، نؤمن إيمانا راسخا بأن الحوار يوفر أساسا متينا لنظامنا المتعدد الأطراف لتحقيق السلام والحفاظ عليه. والثقة هي الركيزة التي يقوم عليها هذا الأساس. وفي عالم يعج بالشكوك والتعقيدات الاستراتيجية، تؤدي الثقة دورا حاسما في منع نشوب النزاعات وحلها. فبدون التفاهم والثقة المتبادلين، تصبح معالجة الخلافات أكثر صعوبة، ويمكن أن تتصاعد بدورها وتصبح توترات ونزاعات وحتى عنف واسع النطاق.

ثانيا، عند بناء الثقة، نحتاج إلى الاعتراف بأنه لا يمكن الإكراه عليها أو تصنعها. إنها تقوم على مبادئ العدالة والمساواة. ويتعين على جميع الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية، ولا سيما الدول الكبرى، أن تتصرف بحسن نية وأن تنهض بمسؤولياتها مع المراعاة الكاملة للمصالح المشروعة لجميع الأطراف والجهات المعنية. وينبغي أن تكون تعددية الأطراف واحترام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، العنصرين الأساسيين لبناء الثقة. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة بصفة عامة ولمجلس الأمن بصفة خاصة أن يثقا بصورة أكبر في المنظمات الإقليمية وأن يعملا في تناغم أفضل معها، مع احترام دورها المركزي ومنظوراتها ومعرفتها المحلية في منع نشوب النزاعات وحلها.

ثالثا، فيما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء النزاع، يكتسي التفاهم والثقة المتبادلان بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبلدان المضيفة أهمية قصوى. ويجب أن يكسب حفظة السلام احترام وثقة السلطات والمجتمعات المحلية قبل أن يتمكنوا من المساهمة بفعالية في بناء الثقة بين الأطراف السياسية والجماعات المسلحة. وتكتسي الثقة أهمية بالغة بوجه خاص في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاعات والمراحل المبكرة الحساسة من بناء السلام لتفادي مخاطر عودة الدول الهشة إلى دوامة العنف، ولا توجد طريقة أفضل لبناء الثقة مع البلدان المضيفة وداخلها من الدخول في حوار مفتوح وإجراء تفاعلات صريحة مع جميع أصحاب المصلحة مع احترام مبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل. ويلزم تعميم ذلك النهج في ولايات جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

رابعا، إن الثقة عنصر أساسي أيضا في وضع حلول شاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر والجوع وعدم المساواة والعنف. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز المزيد من الشفافية واستيعاب الجميع في جهودنا المشتركة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما يجب أن تكون الثقة وبناء الثقة العنصرين الرئيسيين في الخطة الجديدة للسلام التي اقترحها الأمين العام.

وتولي فييت نام، بوصفها دولة تجاوزت الحروب المدمرة التي شُنت لتأمين استقلالنا وسيادتنا، فضلا عن صعوبات التعمير والمصالحة في مرحلة ما بعد الحرب، أهمية قصوى للثقة وبناء الثقة في سياساتها الداخلية والخارجية بغية الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيز الاندماج على الصعيد الدولي. ويتجلى ذلك بوضوح في تنفيذ سياسة فييت نام الخارجية الثابتة القائمة على التنوع وتعددية الأطراف في العلاقات الخارجية والتزامها بأن تكون شريكا موثوقا به للمجتمع الدولي.

كما يتجلى ذلك في مشاركتنا وإسهامنا المسؤولين في عمل الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا والآليات ذات الصلة التابعة للرابطة، الملتزمة بتعزيز السلام والأمن والرخاء من خلال تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية. وبهذه الروح، نقف على استعداد للعمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لبناء ثقة قادرة على الصمود في المستقبل من أجل تحقيق السلام المستدام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد سانتوس مارافير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي سويسرا رئاسة مجلس الأمن لأول مرة في تاريخ بلدكم، وكذلك على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

إن الثقة بين الدول الأعضاء هي حجر الأساس للأمم المتحدة. وشروط الثقة مُبينة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة والفصل الأول منه، وترسي الفقرة 2 من المادة 2 والفقرة 1 من المادة 4 من الميثاق على وجه التحديد مبدأ التصرف بحسن نية ووجوده كشرط لتحقيق قبول الدول في عضوية المنظمة.

ونرى أن موضوع هذه المناقشة له بعد مزدوج. فمن ناحية، هناك انعدام ثقة متزايد بين الدول الأعضاء، يتجلى في المناقشات والقرارات

التي نتخذها في مختلف الهيئات الحكومية الدولية. ومن ناحية أخرى، يؤثر انعدام الثقة هذا أيضا على مصداقية الأمم المتحدة في عملها للمساعدة في التصدي للتحديات التي تواجه مجتمعات اليوم والمشاكل العالمية التي نعلم أن الحلول المتعددة الأطراف هي الحلول الوحيدة لها. ويقوض عدم امتثال مجلس الأمن للقرارات التي يتخذها إلى جانب إصابته بالشلل شرعيته وفعاليته في صون السلام والأمن الدوليين، وهو أمر يدعو إلى القلق.

أما بالنسبة لعمل الأمم المتحدة، فإن انعدام الثقة يُترجم إلى تصور ينعكس في أحدث تقرير عن التنمية البشرية بأن الأمم المتحدة نظام شديد البيروقراطية بعيد كل البعد عن واقع الحياة اليومية للشعوب التي تحاول المنظمة مساعدتها. ويؤكد تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 هذا التشاؤم. ومن الضروري إعادة بناء الثقة وصياغة عقد اجتماعي جديد متعدد الأطراف بين الدول يقوم على القيم المشتركة للديمقراطية والتضامن وحقوق الإنسان على النحو الوارد في خطتنا المشتركة (A/75/982)، التي اقترحها الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

فكيف يمكننا الإسهام في ذلك؟ إن الشرط المسبق هو كفالة صون السلام والأمن للجميع والامتثال لقرارات مجلس الأمن. وبناء على ذلك، فإن الخطة الجديدة للسلام هي خطة لتنشيط العمل المتعدد الأطراف في عالم يمر بمرحلة انتقالية ويشهد منافسة جيواستراتيجية، والتي يجب أن تشمل إصلاح مجلس الأمن – لجعله أكثر تمثيلا – وإرساء علاقة مؤسسية جديدة بين مجلس الأمن والجمعية العامة تضمن إخضاع المصالح الخاصة للصالح العام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): السيدة الرئيسة، ترحب كوستاريكا بعقد مناقشة اليوم المفتوحة وتهنئكم وسويسرا على رئاستكم التاريخية لمجلس الأمن.

في السياق الجيواستراتيجي الحالي الذي يشهد تآكل مستويات الثقة وتزايد المنافسة، تتيح الخطة الجديدة للسلام فرصة لتعزيز الشفافية وترسيخ الثقة والحوار كبديل لاقتناء السلاح. ويمكنها أن تحيي الهدف المنصوص عليه في المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى

”إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“.

ويمكن للخطة الجديدة للسلام إحياء تدابير الشفافية وبناء الثقة القائمة وتعزيز وضع تدابير جديدة تنطبق على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، فضلاً عن التكنولوجيات الناشئة. ويمكن لهذه التدابير أن تبني التفاهم وأن تقلل من سوء الفهم وسوء التقدير وأن تجعل النوايا أكثر وضوحا، فضلا عن الحد من خطر نشوب النزاعات في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن تسلط الضوء على ثلاثة جوانب. أولا، تشجع كوستاريكا على زيادة استخدام الأدوات القائمة، مثل تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهما أساسيان لتعزيز الشفافية والمساءلة على صعيد الإنفاق العسكري وتجارة الأسلحة. ولضمان استخدام هذه الآليات بنجاح، يجب على الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية والثقة المتبادلة. أما فيما يتعلق بمجلس الأمن، فمن الضروري أن يكفل اشتمال الولايات التي يُنشئها على الأدوات اللازمة لتحسين فهم المخاطر الناشئة عن تحويل الأسلحة والذخائر والاتجار غير المشروع بهما وانتشارها وأثرها على الأمن وحياة الناس.

ثانيا، تود كوستاريكا أن تشدد على أهمية جمع بيانات وأدلة موثوقة ومتحقَّق منها، ولا سيما من خلال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وتمكن البحوث المستقلة التي يجريها المعهد من اتخاذ القرارات ورسم السياسات في مجال نزع السلاح وبناء السلام، على سبيل المثال، في مجالات مثل الأثر الكاسح للذكاء الاصطناعي على العمليات العسكرية وجميع مجالات الحرب، فضلا عما يطرحه ذلك من فرص وتحديات.

أخيرا، يجب على الأمم المتحدة أن تكون قدوة يحتذى بها وأن تنفذ استجابات مرنة ومحددة السياق ومراعية للاحتياجات وموثوقا بها لمخاطر نشوب النزاعات. ويجب أن تعمل ككيان واحد وأن تحقق التكامل بين مختلف ركائز المنظمة باتباع نهج متوازنة وشاملة للجميع ومتمحورة حول الإنسان ومراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل بناء الثقة مع السكان المحليين. ويشمل ذلك إشراك النساء والشباب في عمليات وسياسات صنع القرار، فضلا عن التواصل مع المجتمعات الريفية ومنظمات المجتمع المدني.

وبينما يتوقع مجلس الأمن من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأفراد بذل المزيد من الجهد لإدارة الأزمات العالمية، يجب على المجلس أيضا أن يفعل المزيد. ويتطلب حفظ السلام اتباع نهج يقوم بقدر أكبر على الإحسان والتعاون، وقبل كل شيء، نهج حازم للحفاظ على الثقة، لا سيما في هذه القاعة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ جنوب أفريقيا سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن لأول مرة، ونتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، التوفيق خلال فترة رئاستكم في المجلس. ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، ونود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات على تشاطر أفكارهم بشأن هذا الموضوع.

إن بناء الثقة هو أحد الالتزامات التي تعهد بها قادتنا في إعلانهم بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75). ويدعم تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، أيضا حتمية بناء الثقة من خلال المجتمعات الشاملة للجميع، وهي أحد الغايات ذات الأولوية لأهداف التنمية المستدامة.

وهناك جوانب مختلفة للثقة يتعين النظر فيها ونحن منخرطون في عملية وضع خطة جديدة للسلام.

أولا، أسباب انعدام الثقة متنوعة وتختلف في كل حالة قطرية أو إقليمية. ويجب تجنب التشخيص أو الحل الواحد الذي يناسب الجميع. ولذلك، ينبغي أن تسترشد الجهود الرامية إلى بناء الثقة واستعادتها وتعزيزها في المستقبل بأدلة تجريبية، تستند إلى خصوصيات كل حالة.

ثانيا، تظل الثقة، فيما يتعلق بالنزاع بين الدول أو داخلها، عنصرا أساسيا في أي سيناريو لبناء السلام. وكما تعلمنا من تبادل أفضل الممارسات في اجتماعات لجنة بناء السلام، غالبا ما يتم تنمية الثقة من خلال الحوار المستمر؛ والإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ والاعتراف بترابطنا أو فهمه.

ثالثا، نتفق على أن الأطر المعيارية والمؤسسات التكميلية هامة في تعزيز الثقة داخل الدول وفيما بينها. والمؤسسات الوطنية التي تهدف إلى تقديم الخدمات التي يتوقعها السكان والاتفاقات والكيانات الإقليمية التي تعزز السلام وحسن الجوار هي بعض تدابير بناء الثقة المطلوبة لتعزيز الثقة. بيد أن التنفيذ الدقيق والرصد والتقييم عناصر هامة إذا أريد لهذه التدابير أن تكون فعالة.

رابعا، يجب أن تمتد الثقة أيضا إلى المنظمات الحكومية الدولية التي يعتمد عليها العديد من البلدان النامية للنهوض بتطلعاتها الإنمائية، مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ونظرا لأن الأمم المتحدة منارة لتعددية الأطراف، فإننا نتفق مع تأكيد الأمين العام على أننا بحاجة إلى تعددية أطراف تكون أكثر فعالية في الوفاء بوعودها، وبالتالي تحظى بمزيد من الثقة. وفي ذلك الصدد، يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره في ضمان أن يكون متسقا وفعالا في التعامل مع مسائل السلم والأمن حتى يمكن للناس في حالات النزاع الطويلة الأمد، مثل فلسطين والصحراء الغربية، أن يثقوا في أن النظام المتعدد الأطراف سيعالج حالاتهم بطريقة منصفة، على أساس القانون الدولي.

خامسا، إن الشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن الأهداف المشتركة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية حيوية أيضا في تعزيز الثقة في القيادة والمؤسسات. ونحن نشير، بشكل أكثر تحديدا، إلى الشراكات التي تشمل الحكومات والقطاع الخاص

والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية التي تعمل معا لإيجاد حلول مبتكرة للتهديدات القائمة والناشئة للسلام.

وأخيرا، أود أن أختتم بالتأكيد على ضرورة أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل حاسم بشأن نتائج تقرير الأمين العام الذي نشر مؤخرا، بعنوان "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب"، والذي ينص على أن أهداف التنمية المستدامة في مأزق. وتلك النتائج، إذا لم تعالج، سيكون لها أثر سلبي على الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك تعزيز الثقة في المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة برايندت (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، وتهنئة بلدكم، سويسرا، على تولي رئاسته الأولى لمجلس الأمن. كما أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونود أيضا أن نشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم، ونحن، شأننا شأن أيرلندا، نشجع أعضاء مجلس الأمن على دعوة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على نحو أكثر تواترا إلى الجلسات.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

ولذلك، سأقتصر على إبراز أهمية عنصرين: الإدماج والتمويل الكافي والمستدام.

أولا، يمكننا أن نتفق جميعا على أنه لا يمكننا بناء الثقة في عمليات بناء السلام إلا من خلال نُهج شاملة للجميع. وهذا يعني كفالة المشاركة المجدية لجميع أصحاب المصلحة – النساء والشباب والأقليات – في جميع مراحل بناء السلام. ويعني أيضا إجراء حوار يستوعب الجميع على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي.

ولحسن الحظ، لدينا بعض الأمثلة الجيدة على كيفية القيام بذلك. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، تؤدي الأفرقة المعنية بحماية المرأة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دورا هاما في الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة من خلال أنشطة الرصد اليومية التي تقوم بها في المجتمعات المحلية ومخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وذلك يزود البعثة بمعلومات حيوية عن المسائل الأساسية لبناء السلام – وهي معلومات لولا ذلك لمرت بدون أن يلاحظها أحد إلى حد كبير.

ومن المؤسف، أننا نرى أيضا أمثلة على العكس – حيث أسهم استبعاد أصحاب المصلحة المهمين في العمليات في الانتكاس إلى العنف. وحتى عندما يكون من الواضح أن هناك دورا حيويا تضطلع به النساء والشباب، كما هو الحال في السودان في عام 2019، يجب أن يكون واضحا بنفس القدر أن أصواتهم يجب أن تُسمع. ولم يتم السعي بشكل كاف لتحقيق ذلك.

ويمكن للمجلس، وينبغي له، أن يؤدي دوره هنا بالتأكد من أن ولايات مجلس الأمن تعكس عموما أهمية النّهج الشاملة للجميع – على سبيل المثال، من خلال إيلاء الاهتمام دائما بعنصري المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن، وبالإصغاء أكثر وأفضل. وهذا لا يعني دعوة ممثلي النساء والشباب إلى المجلس لتبادل آرائهم ووجهات نظرهم فحسب، بل يعني أيضا متابعة اقتراحاتهم من خلال مقترحات محددة للعمل. وبالمثل، نأمل أن يقر العمل الجاري حاليا بشأن الخطة الجديدة للسلام بأهمية النُهج الشاملة للجميع، بما في ذلك إعطاء النساء والشباب فرصة للإسهام في المشاورات.

ونقطتي الثانية هي أنه يتعين علينا أيضا أن نبني الثقة عندما يتعلق الأمر بالدعم الذي نقدمه. وهذا يعني أن التمويل ينبغي أن يكون موثوقا ومستداما. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاعتماد على موارد كافية ويمكن التنبؤ بها عندما يتعلق الأمر بالوفاء بولايتها ومهامها في مجال بناء السلام.

ولذلك، تؤيد مملكة هولندا التحرك نحو استخدام الاشتراكات المقررة لدعم صندوق بناء السلام. ولن يؤدي ذلك إلى تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل فحسب، بل وسيبعث أيضا بإشارة قوية بأن الدول

الأعضاء تدعم بشكل جماعي جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، وبأننا كدول أعضاء في الأمم المتحدة، نضع ثقتنا في منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ هذه الولاية الحاسمة. فلنعمل جميعا من أجل اختتام سريع وإيجابي للمفاوضات في هذا الشأن في اللجنة الخامسة.

إن العالم يتطلع إلى الأمم المتحدة وكذلك إلينا جميعا عندما يتعلق الأمر بصون السلام وبنائه. ويتعين علينا معا أن نبني الثقة في الناس والمؤسسات والأمم المتحدة، وهو أمر أساسي لجهودنا الرامية إلى تحقيق ذلك. ونحن واثقون بأن مناقشة اليوم ستثبت أنها خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، وتهنئة بلدكم العظيم على رئاستكم الأولى لمجلس الأمن. وأشكركم على عقد هذه المناقشة ذات الصلة اليوم في وقت أصبحت فيه مصداقية وفعالية مجلس الأمن في صون السلام والأمن العالميين موضع تشكيك.

اليوم، نعيش في ظل الأسلحة النووية والتنافس بين الدول العظمى، ولكن أيضا في ظل شدة ويلات تغير المناخ والجوائح. لقد ظلت العوامل التمكينية الحاسمة مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والعمل المناخي والمشاعات الرقمية غير مستخدمة بالقدر الكافي ومن دون إعمال على نحو كامل. وتعاني البلدان الفقيرة والعديد من البلدان النامية من حالة مديونية حرجة، واتساع نطاق الفقر، وعدم المساواة والتضخم. والثقة داخل الدول وفيما بينها في انخفاض، وتضاعفت التحديات التي تواجه بناء السلام والحفاظ على السلام.

وقبل ثمانية وسبعين عاما، أنشئت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية من أجل إقامة سلام عالمي عوضا عن النزاعات، والثقة عوضا عن العداء، والرخاء عوضا عن الفقر.

إن هشاشة اليوم تتطلب منا بذل جهود أكبر لإعادة بناء الثقة بين الدول، الثقة الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف والقانون الدولي. فالمخاطر أكبر من أن نسمح لانعدام الثقة والشك بتحديد مسار العلاقات الدولية.

ويتطلب بناء السلام باستمرار إعطاء الأولوية للتنمية حتى يمكن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وبالنظر إلى أهمية الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، يجب أن نؤكد على أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب. ونظرا لتجربتها الخاصة كبلد يمر بمرحلة ما بعد النزاع، تشدد نيبال على جهود بناء السلام التي يتم تولي زمامها على المستوى الوطني على أساس الحوار السياسي المستمر والعمليات السياسية الشاملة للجميع. وينبغي الاستماع إلى أصوات جميع قطاعات المجتمع، ويلزم معالجة شواغلها من أجل استدامة السلام. إن المشاركة الهادفة للنساء والشباب والأقليات بمثابة حجر الزاوية في بناء الثقة داخل أنظمة الحكم. وثمة حاجة إلى تعاون أقوى بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بشأن خطة بناء السلام. ونشدد على التآزر في عمل أفرقة الأمم المتحدة القُطرية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية لتعبئة الموارد الكافية لتلبية احتياجات بناء السلام.

إن نيبال، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ما فتئت تعطي أولوية لجهود بناء السلام في عملياتها لحفظ السلام، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن.

أخيرا، توفر الثقة شرط أساسي للحفاظ على السلام الدائم في العالم. وينطوي بناء الثقة داخل الدول وفيما بينها على حوار مستمر وتبادل صريح يمكن من خلاله بناء تفاهم مشترك. ويجب على الدول الأعضاء أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة لتعزيز الثقة وتأمين السلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن لأول مرة في تاريخها وعلى دعوتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة في أوانها.

إن الجغرافيا السياسية الحالية تعاني من نقص متزايد في الثقة بين البلدان وفيما بينها، مما أصبح يشكل تحديا لصون السلم والأمن الدوليين والجهود التعاونية للتصدي للتهديدات الراهنة والناشئة.

من المشاريع المهمة في مجال تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام دعوة الأمين العام إلى وضع خطة جديدة للسلام. وينبغي لخطة السلام الجديدة، التي محورها الإنسان، أن تشجع وتعزز إدماج النساء والشباب والمجتمع المدني في نطاق القانون الدولي في النظام القائم على القواعد. وينبغي أن يكون ذلك محوريا في برنامج عمل لجنة بناء السلام.

وتجربتنا في جنوب الفلبين مثال جيد على عملية سلام محورها الإنسان. لقد أولينا أهمية كبيرة للمجتمعات التي تحقق نوعية الحياة المرجوة، والتي تضمنت السعي من أجل سبل العيش المستدامة والمشاركة السياسية في مجتمع تداولي سلمي. وقد عززت عملية التطبيع تلك في بانغسامورو خريطة طريق فعالة للسلام والتنمية شاملة وتشاركية ومراعية للصراع والثقافة والفوارق بين الجنسين. وتضمن ذلك حوارا بقيادة الحكومة الفلبينية مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب والزعماء الدينيون والمجتمع المدني. وقد صاغت الفلبين مبادرة السلام تلك في المنطقة في مسعى مشترك للتوصل إلى حل لمسألة بانغسامورو، حل يكفل الاحترام والعدالة والكرامة لجميع المعنيين.

وكما يتبين من تجربة الفلبين، ينبغي أن تتضمن أيضا خطة السلام الجديدة التي محورها الناس العناصر الحاسمة التالية. ولكي يتسنى بناء الثقة، يجب أن تشارك جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلد المعني والمنطقة المعنية، في صنع القرار، ويجب أن تكون عملية صنع القرار هذه شفافة، بينما يخضع صانعو القرار للمساءلة عن أعمالهم. ويجب أيضا أن يكون هناك تعاون أكبر بين الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن أن يساعد ذلك في بناء التفاهم وتحديد الأهداف المشتركة وتيسير التعاون.

يتعين علينا أيضا إلى المشاركة بهمة في جهود منع نشوب الصراعات وحلها. ويمكن أن يشمل ذلك دعم المفاوضات، وتعزيز الحوار، وتوفير الوساطة وغيرها من أشكال الدعم للمساعدة على منع نشوب الصراعات أو حلها.

وأود أن أذكر أن حقوق الإنسان وسيلة لبناء الثقة الاستراتيجية في سياق بناء السلام واستدامة السلام. وتؤمن الفلبين بأهمية التقيد بالتزامات حقوق الإنسان، ولكنها ترى أن تسييس حقوق الإنسان وسيلة غير فعالة لتغيير حالات حقوق الإنسان وإحداث تغيير دائم على الصعيد العملي. وتشكل آليات وبرامج حقوق الإنسان القائمة على الحوار البناء والتعاون، مثل البرنامج المشترك بين الفلبين والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، نموذجا جيدا يعزز الثقة فيما بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، ويقيم شراكات دائمة من أجل الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون.

أما على الصعيد اللوجستي، فيشكل تعزيز بناء القدرات والتمويل عنصرا ضروريا. يجب أن نستفيد من البحث والتكنولوجيا المتقدمة لكي نكفل بأن القرارات التي نتخذها تعتمد على البيانات وتستند إلى الحقائق والعلم. وينبغي الترحيب باستخدام التكنولوجيا الحديثة. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الجائحة، أصبح من السهل جدا الآن إشراك الحكومات في شكل افتراضي أو هجين. وينبغي لنا أن نزيد من تعزيز ذلك النظام وجعله أكثر أمنا وملاءمة للغرض. وعلى أية حال، لا بد من أن يكفل مجلس الأمن والأمانة العامة الاستماع الكامل إلى وجهات نظر الحكومات لدى اضطلاعها بتثليث البيانات مع مصادر غير حكومية.

ونسلم أيضا بأن التمويل عنصر حاسم لبناء السلام. وينبغي أن نعزز مؤسساتنا من أجل السلام برفدها بالموارد اللازمة وتعزيز العمليات التشاركية. ومن شأن ذلك أن يمكِّن مؤسسات مثل لجنة بناء السلام من معالجة الأولويات الرئيسية من قبيل دعم النُهج الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية، وتيسير عمليات الانتقال وتعزيز الإدماج من خلال تمكين المرأة والشباب.

في جميع العمليات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في مجال نزع السلاح، ما فتئت الفلبين تدافع بقوة عن أهمية تعزيز

الثقة فيما بين الدول الأعضاء. ونحث الدول الأعضاء على العمل بلا كلل لإيجاد السبل الكفيلة بازدهار الثقة، بينما نمكّنها من الاستمرار في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد بالرئاسة السويسرية ومقدمي الإحاطات على تذكيرهم في الوقت المناسب بأهمية تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام. ليس للمجتمعات الهشة فحسب، بل أيضا للمجتمعات الآمنة نسبيا لوقايتها وحمايتها من التهديدات غير المسبوقة باستخدام مبادئ الإدماج وتوحيد المعايير والبيانات القائمة على الأدلة.

تؤيد كازاخستان الجهود المنسقة المشتركة الرامية إلى عملية شاملة لبناء السلام. ونتقاسم التزاماتنا بتنفيذ خطة جديدة للسلام ونأخذها على محمل الجد، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى التدابير التي اتخذها بلدي لتعزيز السلام الإقليمي والعالمي، استنادا إلى مفهومي الإدماج والتغلب على نقص الثقة في تعددية الأطراف الحديثة، كما أبرزه باستمرار رئيس كازاخستان توكاييف. وأنشأ بلدي المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة الذي انعقد في آسيا. واستضاف الجولة التاسعة عشرة من عملية أستانا بشأن سوريا، واستضاف اجتماعات تشاورية منتظمة لرؤساء دول آسيا الوسطى لتعزيز الشراكات المتعددة الأطراف، والشراكات بين الدول، والمؤتمر الذي يعقد كل ثلاث سنوات لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، المدمج في مفهوم الأمم المتحدة لثقافة السلام. ومن الأمثلة الأخرى استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية التي تتضمن جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17. وقدمنا الدعم لأفغانستان من خلال زيادة التعاون الاقتصادي مع منطقة آسيا الوسطى؛ وإنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لآسيا الوسطى وأفغانستان؛ وتعبئة المعونة الإنسانية وتحويل آسيا الوسطى إلى منطقة سلام وأمن.

إن الإرهاب والجريمة والفساد آفات تزعزع استقرار المجتمع. ولذلك، أطلقنا خطة عمل مشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى.

أما فيما يتعلق بنزع السلاح، فإن التحول نحو مزيد من الشفافية والتحقق ونزع السلاح الكامل ومبدأ اللارجعة والحد من المواقف النووية في المذاهب العسكرية سيعزز السلم والأمن النوويين، فضلا عن تعويض الضحايا.

ونثق بأن الانضمام إلى صكوك الأمم المتحدة الرئيسية الملزمة قانونا وتنفيذها في التشريعات الوطنية والإقليمية يولدان الثقة والقدرة على التنبؤ.

إن إصلاحات قطاع الأمن تعزز الثقة، وتحمي حقوق الإنسان، وتعزز احترام قواعد الاشتباك العسكري، وتمنع صعود الميليشيات والجيوش غير الحكومية غير المأذون بها.

أخيرا، البيانات القائمة على الأدلة مهمة جدا لكل تحد تواجهه الأمم المتحدة لإجراء تقييم واقعي للتوقعات، والإنذار المبكر، والعمل في الوقت المناسب، وإدارة المعلومات وتشاطرها – وهي لبنات بناء الثقة والاطمئنان. كما يتصدى العلم للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تهدف إلى بث السخط وتأجيج الأعمال العدائية وتعطيل المجتمعات.

في الختام، تقف كازاخستان على أهبة الاستعداد للانضمام إلى العمل المتعدد الأطراف لحماية الثقة باعتبارها شرطا لا بد منه لبناء السلام والتضامن العالميين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ سويسرا على توليها الرئاسة للمرة الأولى. ولدينا كل الثقة بأن السفيرة بيرسفيل ستنفذ مهمتها بكفاءة.

يقال إن السلام منتج ثانوي للثقة، وعندما تتحقق الثقة، فإننا نتأمل ونركز على من هو جارنا ومن نحن بالنسبة لذلك الجار. ولا يمكن نقل تلك الروح إلى بيئتنا إلا عندما تُرسم سياستنا الخارجية لاستيعاب جارنا – الآخر، إذا جاز التعبير. إننا نجتمع هنا لتقييم جهودنا الرامية إلى الحفاظ على السلام مع استشراف المستقبل ولبلورة أساليب للتقليل

إلى أدنى حد من آثار الصدمات وعوامل الإجهاد وتعزيز الثقة في المستقبل – وهذا تعبير رائع. وبينما نواجه أزمات متعددة ومتشابكة، من الضروري أن نجدد التزامنا ببناء الثقة وتعزيز آلياتنا لمواجهة تلك التحديات في المستقبل.

ويجب أن نقبل الموقف القائل بأنه من منظور الإدماج، فإن ثمة حاجة إلى كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب، في عمليات بناء السلام. ومن خلال القيام بذلك، فإننا نولد الثقة في تلك العمليات ونضمن استدامتها على المدى الطويل. وبطبيعة الحال، لا يمكننا التوقف عن هذا الحد. ويجب أن نتواصل مع الهيكل الأوسع نطاقا لبناء السلام، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على نحو أكثر فعالية إذا أردنا أن نبني سلاما مستداما وشاملا للجميع. وهنا، لا يسعني إلا أن أُذّكر بكلمات رئيس الأساقفة توتو الذي تكلم باستفاضة عن أهمية الثقة والمصالحة في بناء السلام المستدام. إذ قال إننا بحاجة إلى الإيمان بأن بناء عالم يسوده السلام أمر ممكن – رغم كل الشقاء الذي نراه من حولنا – وأنه يستحق العمل من أجله. ونحن بحاجة إلى تعزيز الثقة بين الأفراد والمجتمعات، وبين الأمم. وعلينا أن نعترف بكرامة وقيمة كل إنسان وأن نعزز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ونحن بحاجة إلى العمل معا، بروح من التضامن والتعاون، لإيجاد عالم آمن وعادل ومستدام لنا جميعا. إننا بحاجة إلى أطر معيارية.

وفي سياق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالأطر المعيارية، إذا أردنا بناء الثقة، فيجب أن ندرس كيف يمكن للقانون الدولي لحقوق الإنسان أن يُمكن من تحقيق المساءلة مع تجسيد إمكانية التنبؤ، وكلاهما عنصران أساسيان في بناء الثقة. فسيادة القانون، وهي عقد اجتماعي بين الحكومات وشعوبها، يرتكز على الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضاء على أوجه عدم المساواة، أمر حيوي لاستدامة مجتمعات قادرة على الصمود يسودها السلام والثقة. ويجب على مجلس الأمن أن يستخدم الأدوات والقنوات المتاحة له فضلا عن نفوذه الفريد على الصعيد العالمي لكفالة أن تظل الأطر المعيارية العالمية فعالة للحفاظ على السلام في ضوء التهديدات الحالية والناشئة للسلام والأمن. وفي نهاية المطاف، ألا ينبغي لمجلس الأمن أن يكون قُدْسُ الأقْداس، المذبح العالي للسلام العالمي؟ ألا ينبغي إذن أن تكون مبادرة بناء الثقة متجذرة بقوة في هذا المقام – مع إجراء الإصلاحات اللازمة، إذا لزم الأمر؟ غير أن فعالية الأطر المعيارية في بناء الثقة والحفاظ على السلام تتوقف على تنفيذها وإنفاذها. وإذا لم نتمسك بالقواعد والمعايير أو إذا كان هناك تصور بالإنفاذ الانتقائي أو المعايير المزدوجة، فإن ذلك يمكن أن يقوض الثقة ويخلق توترات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى. ولذلك، من المهم كفالة تنفيذ الأطر المعيارية بطريقة عادلة ومتسقة وتحقيق المساءلة عن الانتهاكات.

ليس من الصعب إدراك أن هناك ترابطا قويا بين بناء الثقة والحفاظ على السلام. ويمكن لعمليات العدالة الانتقالية، مثل لجان الحقيقة، أن تؤدي دورا في بناء الثقة من خلال تعزيز تحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والاعتراف بمعاناة الضحايا وتيسير المصالحة بين مختلف المجموعات. وتدعو الخطة الجديدة للسلام، كما اقترحها أميننا العام، إلى اتباع نهج أكثر شمولا لبناء السلام، كما ذكر أيضا الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي في عام 1992، محددا مختلف التدابير التي يمكن أن تسهم في بناء السلام. وقد شدد الأمين العام السابق على أهمية بناء الثقة عندما أشار إلى اعتراف "برنامج للسلم" بالثقة بوصفها عنصرا حاسما في إحلال السلام والاستقرار الدائمين. وقال إنه لا يمكن لأي سلام رئيسي أن يدوم ولا يمكن كفالة الأمن من دون الثقة بين جميع الناس ومراعاة ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وبذل جهد مستدام لبناء سلام دافئ وشامل للجميع. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن أحد الشروط الأساسية للسلام هو العدالة الاجتماعية – بل إنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة اجتماعية.

ولذلك، يجب أن نعمل على بناء الثقة من منظورات متعددة كالإدماج والأطر المعيارية والحقائق. وثمة دور حيوي ينبغي لمجلس الأمن القيام به في ذلك المسعى، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى

العمل معا لبناء عالم أكثر سلما وازدهارا. وقد ذكّرنا قداسة البابا يوحنا الثالث والعشرون بأن سلام الأمم لا يكمن في تكافؤ وسائل الدفاع، بل إنه يتحقق بالثقة المتبادلة وحدها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة فيغتر (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

نهنئ سويسرا على توليها رئاستها الأولى لمجلس الأمن ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد اجتماعنا اليوم لمناقشة المسألة المهمة المتمثلة في بناء الثقة.

إن بلدان الشمال الأوروبي معروفة جيدا بالمستوى العالي من الثقة في مجتمعاتها، ونقدر أهمية الثقة لرفاه مجتمعاتنا. وكامتداد منطقي لذلك، نرى أن الثقة ضرورة لتعددية الأطراف الفعالة ولبناء السلام والحفاظ عليها داخل الدول وفيما بينها. وبالنسبة لجلسة اليوم، لدينا ثلاث توصيات لتعزيز الثقة على نطاق هيكل بناء السلام – إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الشراكات وكفالة إشراك مختلف الأطراف الفاعلة والمنظورات في عملياتنا ومبادراتنا.

أولا، إن تعزيز منع نشوب النزاعات يشكل مفتاحا مهما لبناء الثقة. وتتيح الخطة الجديدة للسلام فرصة حسنة التوقيت لزيادة فعالية جهودنا الجماعية للحفاظ على السلام وإعادة بناء الثقة في أنظمتنا. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعزز القدرات على المنع على جميع المستويات بإدماج مراعاة تغير المناخ وتفعيل العلاقة الوثيقة بين منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لأنها تمثل الهدف النهائي المتمثل في بناء مجتمعات أكثر سلما وعدلا وسبل تحقيق ذلك.

ثانيا، تسهم الشراكات المتكافئة في بناء الثقة بين أصحاب المصلحة وفي الحفاظ على السلام، سواء كنا نتكلم عن المنظمات الإقليمية أو منظمات المجتمع المدني المحلية أو الشباب، حيث أنها تجسر الفجوات داخل المجتمعات أو تعزز استدامة عمليات السلام من خلال مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع مراحل النزاع. ولبناء تلك الشراكات الشاملة للجميع، نحتاج إلى تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام. ويتعين علينا أيضا دعم مبادرات السلام التي تقودها جهات محلية على وجه الخصوص.

ثالثا، يمكن تحسين الثقة على نطاق هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بزيادة تعزيز حوار مجلس الأمن مع لجنة بناء السلام. وقد تحسن ذلك التعاون، ولكن الإمكانات الكاملة لا تزال غير مستغلة. ويمكن الاستفادة من دور اللجنة في الصلاحية لعقد الاجتماعات، مع التركيز على المسؤولية الوطنية وتبادل الآراء بين الأقران، لمراعاة طائفة أوسع من الآراء في عمل المجلس.

وفي الوقت الذي تختبر فيه أزمات متعددة قواعدنا ومؤسساتنا، يجب أن نعمل معا وأن نبني الثقة لبناء السلام والحفاظ عليه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أتقدم بخالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر لأول مرة في تاريخ سويسرا، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة سينثيا تشيغوينيا، سفيرة الشباب للسلام في الجنوب الأفريقي، والسيدة فونمي أولونيساكين، نائبة الرئيس وأستاذة الأمن والقيادة والتنمية في كينغز كوليدج لندن، على إحاطتيهما الشاملتين ومشاركتهما في مناقشة اليوم المفتوحة.

إن النزاعات اليوم تؤدي إلى نشوء ديناميات جيوسياسية وعابرة للحدود متعددة الأبعاد ومعقدة تتطلب تعزيز تعددية الأطراف من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين بشكل أفضل، مع تعزيز تدابير بناء الثقة والنُهُج الشاملة للجميع في عمليات بناء السلام والشراكات بين الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والاحترام الكامل للسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية للدول الأعضاء.

ومن أجل بناء سلام دائم قادر على مواجهة التحديات الراهنة والناشئة ينبغي للأمم المتحدة، وعلى الأخص مجلس الأمن، مواصلة استخدام جميع الوسائل والصكوك والقواعد التي وضعها تحت تصرفها ميثاق الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك – أولا – من خلال تعزيز الوساطة والحوار بوصفهما من التدابير التي لا غنى عنه في بناء الثقة ويمكن أن تسهم في منع نشوب النزاعات وإعادة بناء الثقة بين أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، يظل استخدام المساعي الحميدة للأمين العام أمرا حاسما لتعزيز الحل السلمي للمنازعات والجمع بين أصحاب المصلحة للمشاركة في المفاوضات والوساطة والأساليب السلمية الأخرى لحل خلافاتهم.

ثانيا، يجب أن نعزز بناء السلام والطابع الدائم للسلام بغية منع تكرار نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار والتنمية في البلدان أو المناطق التي شهدت نزاعات. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق زيادة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام لضمان اتباع نُهُج أكثر اتساقا لبناء مؤسسات مرنة وفعالة وتوفير نُهُج شاملة قادرة على دعم المبادرات الوطنية لبناء السلام.

ثالثا، يجب أن نكفل احترام مبدأ حسن الجوار، وسمو القيم العالمية للعيش معا، ولا سيما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ويؤيد بلدي الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن والأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة من أجل، أولا، كفالة التمثيل المتساوي للمرأة في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية؛ وثانيا، تعزيز دورها الرئيسي في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في بناء السلام؛ وثالثا، تزويدها بالوسائل اللازمة للتأثير على صنع القرار على جميع المستويات. لقد أطلق المغرب رسميا في 23 آذار/مارس أول خطة عمل وطنية له بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك دعما للقرار 1325 (2000). كما وضعنا سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين لتعزيز مشاركة النساء والشباب وقدرتهم على الصمود وقيادتهم في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

كما أن المغرب يقدر الدور الرئيسي للشباب في تعزيز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن داخل مجتمعاتهم وحول العالم، فضلا عن ضرورة مساهمتهم في عمليات صنع القرار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. فالشباب ليسوا مستقبلنا فحسب، بل هم أيضا مرحلة حاسمة من حاضرنا، ويسهم انخراطهم إسهاما كبيرا في تشكيل الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات واستدامة السلام.

وتود المملكة المغربية أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها الكامل للأمين العام، وهي تشاطر تماما رؤية توصياته للتصدي للتحديات المشتركة في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما من خلال وضع الخطة الجديدة للسلام. إن هذه الخطة ستبرز المجموعة الكاملة من السبل الدبلوماسية المتاحة بموجب الميثاق لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ولا سيما أحكام الفصل السادس المتعلقة بالتفاوض والوساطة والمصالحة، فضلا عن التركيز المنصب على المنع وبناء السلام. منا أن هذه الخطة ستولد إحساسا بالإلحاح في البحث عن مستقبل أفضل لنا جميعا، وذلك بهدف الحد من المخاطر الاستراتيجية، وتعزيز القدرات التنبؤية، وتكثيف العمل ضد العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ومكافحة التطرف العنيف، ووضع المرأة في صلب جهود السلام، وتعزيز المشاركة الهادفة للشباب في صنع القرار.

وفي الختام، يعتقد بلدي أن استخدام مجموعة من نُهُج وأدوات بناء الثقة يظل السبيل لبناء سلام دائم ومستدام في مواجهة التحديات الحالية والناشئة. إن بناء الثقة ضروري لتعزيز السلام وسيقود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن الوثوق في بعضها البعض والعمل معا والتعاون وإيجاد حلول للمشاكل المشتركة معا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد محمد (الكويت): السيد الرئيس، بداية أغتنم هذه المناسبة لأعرب لكم عن أحر التهاني على تولي سويسرا رئاسة مجلس الأمن لأول مرة في تاريخها، متمنياً لبلدكم الصديق التوفيق والنجاح في رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما لا يفوتني أن أتقدم لكم بالشكر على عقدكم

لهذه الجلسة تحت عنوان "تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام"، وعلى إعدادكم للورقة المفاهيمية القيمّة لهذه الجلسة.

إن عقدكم لهذه الجلسة الهامة يأتي في وقت هام ودقيق جداً، حيث يشهد عالمنا اليوم مخاطر وتحديات وتهديدات أكثر تشابكاً وتقاطعاً مما كانت عليه في السابق. ورغم قدرة النظام الدولي مُتعدد الأطراف، والأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وعلى رأسها مجلس الأمن، على التصدي لكثير من المخاطر والتحديات والتهديدات في السابق بشكل فعال وحاسم، نجد أنفسنا اليوم أمام نظام دولي يفتقر إلى الفعالية التي كانت لديه في السابق، ويشوبه بعض الاختلالات، ويعاني من انقسامات حادة وخلافات متجذرة بين الدول الأعضاء، وأحياناً يجد نفسه عاجزا عن التعاطي والتجاوب كما ينبغي مع التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية التي تعصف بعالمنا اليوم.

إننا اليوم بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى مراجعة الأدوات القائمة لمواجهة هذه التحديات، والعمل على تفعيلها بشكل أفضل، بل ليس فقط ذلك، إنما النظر أيضاً إلى الفرص التي توفرها الأدوات الحديثة، مثل التكنولوجيا والرقمنة، وكذلك العمل بشكل جماعي نحو اتخاذ تدابير جادة وملموسة لإصلاح النظام الدولي مُتعدد الأطراف، وعلى رأسها منظومة الأمم المتحدة، لجعلها أكثر قدرة على التصدي ومعالجة التحديات الحالية والمستقبلية.

دعوني أبدأ بالأدوات المتاحة حالياً أمامنا، والتي بحاجة إلى تفعيلها بشكل أفضل، خاصة من قبل مجلس الأمن. إننا نجد في ميثاق الأمم المتحدة العديد من الأدوات التي تشجع على حل النزاعات عبر الطرق السلمية، وتحديداً الفصل السادس من الميثاق الذي وضع الخطوات لحل أي خلاف بين أطراف متنازعة من خلال المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار. ولا يخفي على مجلس الأمن أن التعامل مع الأزمة بعد اندلاعها بات يسبب كلفة باهظة على المجتمع الدولي، كما لا يجب أن ينصب عمل هذا المجلس حصريا على التعامل مع الآثار الناجمة عن هذه النزاعات ومحاولة احتوائها وعدم تفاقمها، فلا بد من التفكير بأساليب وطرق للتحرك الفعال لمنع نشوب النزاعات قبل وقوعها.

وفي هذا السياق، نؤكد أهمية إيلاء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور أكبر في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، بما يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال تعميق الشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة في سبيل الاضطلاع بجهود الوساطة.

إن جهود بناء السلام واستدامته تتطلب توافر عنصر الثقة وترسيخه في كافة مراحل عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاعات والحروب، وذلك لضمان بناء مجتمعات مسالمة ومتصالحة وقادرة على الصمود يعلو فيها الحوار على العنف والعدل على الظلم والنظام على الفوضى والتعايش السلمي على عدم التسامح. ولجعل عنصر الثقة ركيزة أساسية لإنجاح عمليات بناء السلام وضمان استدامتها بعد وقف النزاع والحرب، لا بد من تحقيق المصالحة الوطنية وضمان المشاركة المجدية لجميع أصحاب المصلحة في تلك العمليات السياسية، بمن فيهم النساء والشباب. إن المشاركة الفاعلة للمرأة في العمليات السياسية وبناء السلام لها أثر إيجابي على مخرجات تلك العمليات ونتائجها، حيث تشير التقارير والإحصائيات في هذا الصدد إلى أن مشاركة المرأة تزيد من احتمالية استمرار اتفاقيات السلام لسنوات أطول وتجعلها أكثر استدامة. ونؤكد أهمية أن تصاحب تلك الجهود السياسية – التي تبدأ بعد إنهاء النزاعات والحروب – جهود موازية في مجال التنمية. فهناك رابط وثيق ما بين السلم والأمن والتنمية المستدامة. فلا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام من دون تنمية؛ ولا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون سلام مستدام.

ونؤيد ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "خطتنا المشتركة (A/75/982)" الذي دعا فيه إلى وضع خطة جديدة للسلام. ونؤمن بأن مثل تلك الخطة يجب أن تكون شاملة ومتكاملة فيما يتعلق بالسلم والأمن وتعمل على معالجة ما يواجه عالمنا اليوم

من تحديات تقليدية – مثل النزاعات العسكرية وعدم انتشار الأسلحة، وكذلك التحديات المعاصرة – مثل تغير المناخ والتهديدات السيبرانية، بما يتفق مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرى أنه من المهم أن تشكّل الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام واستدامته عناصر جوهرية في تلك الخطة.

وختاما، تؤكد دولة الكويت أن الأمم المتحدة تشكّل حجر الزاوية للعمل الدولي متعدد الأطراف وأن ميثاق الأمم المتحدة وما يحمله من مقاصد ومبادئ نبيلة يبقى أساسا صلبا لتنظيم العلاقات بين الدول. وفي ذات الوقت، تدعم دولة الكويت جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية وقدرة على التصدي لتحديات الحاضر والمستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب أوكرانيا عن بالغ تقديرها لمبادرة الرئاسة السويسرية بعقد هذه المناقشة الهامة، ونشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

لا يسع المرء أن يشكك في العلاقة بين الثقة والسلام أو ينكر النقص الحالي في الثقة والاطمئنان. وكما أشير بحق في المذكرة المفاهيمية، فإن "الثقة، في جوهرها، تتعلق بالتوقعات والقدرة على التنبؤ" (S/2023/283، صفحة 2). وبالنظر إلى أن حربا شاملة – هي الأكثر دموية في القارة الأوروبية في العقود الثمانية الماضية – بدأت في منتصف جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.8970)، فمن المؤكد أن لدينا مشاكل فيما يتعلق بالتوقعات والقدرة على التنبؤ على حد سواء. ولذلك ينبغي أن نتصدى للانتهاكات المستمرة، وينبغي أن يكون ميثاق الأمم المتحدة في صميم محاولاتنا الرامية إلى تعزيز الثقة في المستقبل. وإذ نتكلم عن دور مجلس الأمن في تعزيز الثقة، فلا ينبغي أن ننكر أن المجلس في الوقت الراهن ليس مرجعا موثوقا به لأنه غير قادر على تنفيذ ما أنشئ من أجله – أي صون السلم والأمن الدوليين، وهي المسؤولية الأساسية التي أسندتها إليه الدول الأعضاء بموجب الميثاق.

لقد قوض السلوك غير المسؤول لبلد واحد فقط هذه الثقة تماما. ولا يرى الناس في أوكرانيا وحدها أن المجلس غير قادر على الوفاء بذلك الوعد. ولذلك يحوز عنوان مناقشة اليوم المفتوحة إعجابنا، فهو يوحي بأن الثقة ينبغي أن تكون محصنة من المستقبل. وتؤيد أوكرانيا بقوة استعادة الثقة. ويستند بناء الثقة إلى تحقيق الإنصاف والعدالة. وهي تُقوض بمجرد حدوث الانتهاك، ولا يمكن استعادتها بدون معالجة هذا الظلم وإصلاحه. وإذا لم تُكسر دائرة الإفلات من العقاب ويُحاسب المنتهك، فلا أهمية للعبارات التي نستخدمها في وثائقنا وأوراقنا المفاهيمية وللعمليات التي نطلقها.

إننا نرحب بالمناقشات التي تتناول المستقبل، بيد أنه لا توجد أنصاف حلول للمشكلة التي ذكرناها للتو إذا أردنا إنجاز ما شرعنا في القيام به. ولن ننجح إلا إذا كُفلت المساءلة وكانت مجموعة أدوات إنفاذها على المنتهك تكفي وتُطبق على النحو الملائم. فلن يقود المرء سيارته إلى متجر "هوم ديبوت" لشراء ورق حائط جديد عندما يكون منزله مشتعلا. عليك أولا أن تطفئ الحريق. وفي غضون ذلك، ترأس المجلس مؤخرا شخص يدّعى ارتكابه فعلا إجراميا، مكرس في دستوره انتهاك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية. ومن واجبنا أن نطفئ تلك النيران – النيران الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الاتحاد الروسي للقانون الدولي والميثاق. والسؤال هو ما إذا كان العالم يراقب فقط أم أنه سيتخذ إجراء، كما فعل قبل ثمانية عقود، عندما شكّلت محكمة نورمبرغ حصنا ضد الانتهاكات والعدوان. ونحن على ثقة من أن المحاكمات المقبلة لمجرمي الحرب الروس ستضطلع بنفس الدور بهدف بناء الثقة وتحقيق السلام ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة في الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمُود (الأردن) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بداية أن أشكر سويسرا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على الأفكار القيمة التي عرضوها على مجلس الأمن.

يؤكد الأردن الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين تماشيا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ونحن ملتزمون بدعم وتعزيز جهود المنظمة ومبادراتها وقراراتها الرامية إلى منع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في جميع أنحاء العالم والتصدي لها. وتتطلب التحديات والتهديدات المتطورة من مجلس الأمن أن يقود الجهود الدولية ويعززها لبناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود. ويمكن للمجلس أن يسهم إسهاما فعالا في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والمساعدة في وقف الأعمال العدائية وتعزيز جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام وكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة وتعزيز العدالة وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها النساء والشباب، في جميع عمليات بناء السلام.

وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2250 (2015) وصياغة سياسات جامعة تتمحور حول الإنسان في العمليات السياسية وجهود السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يكتسي تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ومجموعات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة أهمية حيوية لمواصلة تقديم الدعم للجهات الفاعلة المحلية في الميدان وكفالة اتباع نهج عملي ومتسق إزاء الحفاظ على السلام. وينبغي أن تكون تلك الشراكات جزءا من نهج متكامل لبناء السلام.

وفي ضوء التحديات والتهديدات الراهنة، وفي محاولة لتعزيز الثقة والقدرة على التنبؤ، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على منع نشوب النزاعات من خلال الوسائل الدبلوماسية وآليات الإنذار المبكر وأن يعزز عمليات حفظ السلام من خلال نشر حفظة سلام مدربين ومجهزين بشكل جيد وأن يواصل المشاركة في جهود الوساطة بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان المساءلة عن الجرائم وتعزيز سيادة القانون أمران أساسيان في بناء السلام واستدامته. وبناء على ذلك، ينبغي أن تهدف عمليات بناء السلام إلى تعزيز المؤسسات القضائية في الدول الخارجة من النزاعات لضمان احترام سيادة القانون وإمكانية تطبيق القواعد المعترف بها عالميا ومعايير حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يجب أن تراعي عمليات بناء السلام اختلافات وخصوصيات المجتمعات والدول التي تمر بحالات ما بعد النزاع. وينبغي تحديد الحد الأدنى من حقوق الإنسان والقواعد المعيارية الدولية تحديدا واضحا. ولمجلس الأمن والجمعية العامة أدوار رئيسية في ذلك الصدد.

وبناء على ما تقدم، يعتبر الأردن خطة الأمين العام الجديدة للسلام نقطة انطلاق للمناقشات البناءة والحوار بين المحاورين الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين حول نهج شامل ومستدام لبناء السلام، مع التأكيد على الدور الأساسي للدول في ذلك الصدد.

إن مؤتمر قمة المستقبل المقبل هو المحفل المناسب للدفع باتجاه جديد لتعزيز السلام بطريقة تتصدى للتحديات القائمة وفقا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فمؤتمر القمة يتيح فرصة فريدة لمناقشة تدابير الوثوق وبناء الثقة، بما في ذلك تمكين النساء والشباب في جهود بناء السلام، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودعم حقوق الإنسان ودعم الخطط الإنمائية للدول الواقعة في مناطق النزاع بتوفير برامج بناء القدرات وتطوير المؤسسات الوطنية لضمان العدالة وتحقيق السلام المستدام.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، نظرا للحاجة العالمية الملحة إلى أن يستخدم مجلس الأمن موقعه البارز استخداما كاملا لتقديم إسهامات ذات مغزى في استدامة السلام ومنع تكرار النزاعات وعدم الاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن. وتشكر ميانمار سويسرا على

تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومقدمتي الإحاطتين الأخريين على إحاطاتهم الثاقبة هذا الصباح (انظر S/PV.9315).

إن السلام المستدام هو أساس التقدم البشري وتنمية كل مجتمع. وتحقيق السلام واستدامته هو إحدى المسؤوليات الرئيسية لكل حكومة. والثقة بين الناس والمجتمعات المحلية وحكومتهم داخل المجتمع تتعزز وتصان من خلال مؤسسات سيادة القانون والعدالة والديمقراطية. وتندلع النزاعات العنيفة في العديد من الحالات بسبب انهيار سيادة القانون أو تدميرها، وهو ما تسبقه عادة انتهاكات منتظمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان وإساءة استعمال السلطة والإقصاء واستمرار الإفلات من العقاب. إن تعزيز ثقة الجمهور واستعادة الوثوق في مؤسسات العدالة والأمن شرط أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام المستدام في نهاية المطاف.

ولكن لا يمكن تحقيق ذلك بدون معالجة مسألتي المساءلة والإفلات من العقاب. ويمكن لإمكانية التنبؤ واتساق استجابة المجلس لارتكاب الجرائم الفظيعة أن يسهما إسهاما كبيرا في نجاح عمليات بناء السلام على الصعيد الوطني. وقد شدد المجلس في قراراته على أهمية التصدي للمساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة، بما في ذلك جرائم الحرب والعنف الجنسي. وفي الماضي، تناول المجلس مساءلة المسؤولين عن الجرائم الدولية الخطيرة وأسهم في الأثر الطويل الأجل للمصالحة الوطنية على الأرض. ومن ناحية أخرى، في الحالات التي لا يتخذ فيها المجتمع الدولي ومجلس الأمن إجراء مناسبا، يتشجع مرتكبو الجرائم الدولية الخطيرة، ومن ثم يزدهر إفلاتهم من العقاب. ونتيجة لذلك، لا يمكن بناء السلام أو استدامته.

وفي ذلك الصدد، أود أن آخذ التجربة المستمرة لبلدي، ميانمار، كمثال. لقد مر أكثر من 27 شهرا على انقلاب شباط/فبراير 2021 العسكري غير المشروع. وخلال تلك الفترة – وردا على استخفاف المجلس العسكري غير الشرعي الصارخ بأرواح البشر والإنسانية، فضلا عن وحشيته ضد الشعب – أصدر المجلس سبعة بيانات صحفية وبيانا رئاسيا واحدا (S/PRST/2021/5) واتخذ قرارا تاريخيا (القرار 2669 (2022))، وهو الأول من نوعه بشأن ميانمار، معربا فيه عن قلقه المتكرر إزاء العنف ضد السكان المدنيين ومدينا له وداعيا إلى إطلاق سراح القادة المنتخبين المحتجزين والتنفيذ السريع والكامل لتوافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ذي النقاط الخمس.

غير أن الطغمة العسكرية لم تحترم كل النداءات التي وجهها مجلس الأمن وتجاهلتها. وبدلا من ذلك، قتل المجلس العسكري بشكل غير قانوني أكثر من 400 3 شخص وارتكب 64 مجزرة بحق المدنيين خلال تلك الفترة. وكانت آخر مذبحة واسعة النطاق هجوما جويا شنيعا استهدف تجمعا مدنيا في قرية بازيغي في 11 نيسان/أبريل، قتل فيه ما يقرب من 200 مدني، من بينهم نساء وأطفال لا تتجاوز أعمارهم ستة أشهر. ومن الواضح أن ذلك يشكل جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وفي تجاهل تام لمطالبة المجلس بالإنهاء الفوري لجميع أشكال العنف في القرار 2669 (2022)، تستمر هجمات المجلس العسكري الواسعة النطاق والمنسقة ضد شعب ميانمار بلا هوادة، وبالمزيد من القسوة. إننا نؤيد بقوة مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

إننا نتكلم جميعا، بشكل ملائم ومرارا وتكرارا، عن التدابير الوقائية وأهمية الإنذار المبكر. وفيما يتعلق بالفظائع التي ارتكبها الجيش في ميانمار، لدينا الكثير من علامات الإنذار المبكر. وقد أشار الأمين العام، ومبعوثته الخاصة المعنية بميانمار ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار على نطاق واسع إلى الفظائع التي ارتكبها الجيش في البلد. وهنا، لا بد من طرح السؤال: كيف يتخذ مجلس الأمن إجراء فعالا بشأن تلك الإنذارات المبكرة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة؟ وما الذي يمكن أن يتوقعه شعب ميانمار من مجلس الأمن لإنقاذ حياته؟

إننا نفهم أنه قد تكون هناك آراء مختلفة داخل المجلس بشأن النهج الرامية إلى حل نزاع معين. غير أنه ينبغي للمجلس أن يكون

واضحا في إدانة القتل المتعمد للمدنيين، واتخاذ إجراءات لمحاسبة الجناة ومنع المزيد من الخسائر في أرواح الناس. وقد أوضح القصف الجوي المتكرر الذي يشنه الجيش على المدنيين بطريقة عشوائية وغير متناسبة أنه لا يمكن أن يتوقع من المجلس العسكري أن يتوقف عن مهاجمة السكان المدنيين في حين أن أعماله اللاإنسانية لم تتلق أي رد من المجتمع الدولي.

وختاما، لقد حان الوقت لكي يكفل مجلس الأمن احترام القانون الدولي الإنساني وأن يرد بفعالية على عمليات القتل العشوائي للمدنيين التي ترتكبها الطغمة العسكرية. إنني أحث المجلس على أن يعتمد، وفقا لإرادة شعب ميانمار وتطلعاته، تدابير ملموسة لمتابعة تنفيذ القرار 2669 (2022) وإعطاء فرصة لصنع السلام من خلال وضع حد لإفلات الجيش من العقاب. فذلك سيسهم إسهاما كبيرا لا في حل الأزمة الراهنة فحسب، بل كذلك في نجاح عملية بناء السلام في ميانمار بعد انتهاء النزاع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد حتي (لبنان) (*تكلم بالفرنسية*): يشرف وفد بلدي أن يشارك في هذه الجلسة التاريخية لبلدكم، سويسرا، الذي يترأس مجلس الأمن لأول مرة. ونهنئكم، سيدي الرئيس، ونتمنى لكم كل النجاح.

قبل أكثر من قرن بقليل، في عام 1902، حصل إيلي دوكومون وتشارلز ألبرت جوبات، وكلاهما مواطنان سويسريان، على جائزة نوبل للسلام. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نرحب بقراركم، سيدي، بعقد مناقشة بشأن بناء الثقة خدمة للسلام والسلام الدائم في وقت تتضاءل فيه ثقة الناس في المؤسسات الدولية وحكوماتهم يوما بعد يوم، ليحل محلها انعدام الثقة الذي يتزايد يوما بعد يوم.

إن بناء الثقة يعني أن نكون قدوة. ولهذا السبب، يجب أن يكون مجلس الأمن متسقا ومنصفا في معالجته لجميع انتهاكات القانون الدولي وفي تنفيذ جميع القرارات التي يتخذها. ويعني تعزيز الثقة أيضا أنه يجب إصلاح المجلس حتى يكون أكثر تمثيلا وشمولا. وسيتطلب ذلك أيضا أعمالا لإظهار التضامن الحقيقي، الذي يتجاوز مجرد الاتجاهات، مع الدول التي تواجه تحديات كبيرة وحدها. وفي ذلك الصدد، أشير إلى أزمة النازحين في منطقتي.

ويجب أن نعترف بأن منطق الرعاية الملطِّفة ساد في كثير من الأحيان ولفترة طويلة جدا في معالجة الأزمات والنزاعات. وهذه الطريقة غير كافية لإيجاد حلول حقيقية. إذن، ما الذي يمكن أن يفعله المجلس لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات التي تقوض السلام والأمن الدوليين؟

كما ورد في مذكرتكم المفاهيمية (S/2023/283، المرفق)، سيدي الرئيس، هناك حاجة إلى نهج شامل للجميع. وفي ذلك الصدد، فإن العروض المستنيرة التي قدمها في هذا الصباح مقدمو الإحاطات الثلاثة، من الأمم المتحدة والشباب والأوساط الأكاديمية، لم تؤكد سوى أهمية حشد مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة لبناء السلام. وتشكل الجهات الفاعلة المحلية والشباب والنساء والمجتمع المدني قوى حيوية لها أيضا دور في جميع مراحل عملية السلام وفي منع نشوب النزاعات والأزمات وحلها. ويجب أن نستثمر بثبات في رأس المال البشري هذا، وهو ما يجعل لبنان قويا. ويمكن للمجلس ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها تعزيز دورهم والتشاور معهم بشكل أكبر.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتمكن مجلس الأمن ولجنة بناء السلام من الاجتماع وتبادل الآراء بصورة أكثر انتظاما.

وعلاوة على ذلك، فإن الخطط الوطنية الطموحة، التي توضع من خلال عمليات شاملة للجميع، لا يمكن تنفيذها في كثير من الأحيان بسبب نقص الموارد. ويجب على الأمم المتحدة أن تدعم تلك الجهود الوطنية بتعبئة الموارد المالية الكافية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على صندوق بناء السلام، الذي يجب أن يُكفل له تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به.

ويمكن للمجلس والدول الأعضاء أيضا الاستفادة من أحدث توصيات المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف

الفعالة، ولا سيما تلك المتعلقة باستعادة الثقة في تعددية الأطراف من خلال الشمول والمساءلة. وكل هذا يمكن أن يساعد في دعم جهود الأمين العام، بما في ذلك اقتراحه بوضع خطة جديدة للسلام.

في جميع أنحاء العالم، كما نرى كل يوم، يبدو أن العقد الاجتماعي بين الناس وأولئك الذين من المفترض أن يستجيبوا لتوقعاتهم قد انكسر. ومن المؤكد أن لبنان ليس استثناء. وأحد الأمور المؤكدة التي تظهر هو أنه لا يمكن بناء علاقة الثقة أو استعادتها دون ضمان سيادة القانون، مع وجود مؤسسات وطنية قوية واحترام حقوق الإنسان. فسيادة القانون هي أساس الاستقرار والتنمية والسلام الدائم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملاوي.

السيدة تشيمبيري مولاند (ملاوي) (*تكلمت بالإنكليزية*): تهنئكم ملاوي، سيدي الرئيس، وتهنئ بلدكم، سويسرا، على هذه الرئاسة التاريخية، ونتمنى لكم رئاسة ناجحة.

يشرف جمهورية ملاوي أن تكون جزءا من هذا الاجتماع كدليل على التزامها بالسلام والأمن الدوليين. ونحن، بوصفنا دولة عضوا، نؤمن بنظام دولي قائم على القواعد. وما كان لهذه المناقشة المفتوحة أن تأتي في وقت أفضل من هذا. ومما يبعث على الارتياح أن هذه الجلسة ستنظر في تعزيز مبادرات حفظ السلام مستقبلا. وحقيقة أن هذه المناقشة المفتوحة ستسهم أيضا في خطة الأمين العام الجديدة للسلام تشكل فرصة لنا جميعا لاحتضان أفكار لعمليات سلام أكثر موثوقية واستدامة وقابلية للتنبؤ في عالم يزداد تعقيدا.

وتُسلم جمهورية ملاوي بأن هناك حاجة إلى الشفافية والموثوقية في جهود السلام. ولهذا السبب، نعتقد أن التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والصكوك القانونية الأخرى التي تضعها الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف الأخرى والأمم المتحدة أمر لا بد منه في جميع الأوقات.

وتعزيزا لهذه الصكوك الدولية، ندعو إلى تحقيق الانسجام والمساواة والشمول. وينبغي أن نمتنع عن تهيئة الظروف التي تؤدي إلى حصول دول أخرى على دور مهيمن، مع وضع دول أخرى في مركز الشريك الأدنى. وينبغي لنا جميعا أن نلاحظ أن مفتاح الحفاظ على السلام هو الأداء السلس والفعال لمجلس الأمن مع استخدام نفوذه القوي والمؤثر في دعم نظام دولي قائم على القواعد. وينبغي أن تكون أصوات جميع المناطق الأخرى جزءا من صوت المجلس، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن.

إن ملاوي دولة محبة للسلام، ونحن ندرك تماما الأخطار التي يشكلها تغير المناخ على شعبنا والبلدان المجاورة. وبوصف ملاوي دولة دمرها مؤخرا إعصار مروع، فإن الوئام المجتمعي والسلام على المحك في ظل نزوح آلاف الأشخاص. وعلى غرار المهاجرين، يخلق السكان المشردون داخليا الحاجة إلى عمليات سلام وتنمية شفافة.

إن العالم يتقدم في مجال التكنولوجيا، مما يعرض السلام والأمن للخطر. ونتيجة لذلك، يواجه العالم بشكل متزايد تهديدات انعدام الأمن السيبراني واستخدام الأسلحة النووية الفتاكة. وموقفنا هو أننا بحاجة إلى تسخير الاستخدام السلمي للتكنولوجيات الجديدة مع إبقاء أعيننا في الوقت نفسه على التهديدات التي تشكلها. وينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ آليات للمساءلة عن تلك التهديدات.

ويتعين علينا أيضا تطوير قدرة شعوبنا على الصمود، مدركين تماما لحقيقة أن الكوارث الناجمة عن المناخ والكوارث التي من صنع الإنسان ستستمر في خلق تهديدات وجودية. ولهذا السبب، ينبغي أن تكون الثقة والمشاركة والاحترام المتبادل والقيم والقواعد المشتركة أحجار الزاوية للأمم المتحدة من أجل تحقيق الصلة بين الإنسانية والسلام والتنمية. وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة وممثلين لشعوبنا، من الأهمية بمكان أن نستفيد من قدراتنا المتعددة الأطراف وقدرات الأمم المتحدة القائمة في منع نشوب النزاعات وحلها في جميع أنحاء العالم، الآن وفي المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): السيدة الرئيسة، يطيب لي بداية أن أرحب بترؤس معالي السيد إينياتسيو كاسيس، رئيس الوزارة الاتحادية

للشؤون الخارجية في سويسرا، جلسة مجلس الأمن اليوم. وأتقدم بالتهنئة إلى الوفد السويسري على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكره على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة حول تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام، لا سيما في ظل الأزمات المتعددة والمتقاطعة التي يواجهها العالم والتي تهدد الأمن والسلم الدوليين. كما لا يفوتني أن أشكر السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وباقي مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة.

إن استمرار النزاعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم مع تنامي المخاطر المستجدة من تغير المناخ وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى انتشار الأسلحة والنووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وعدم الاستقرار يفرض حتمية العمل المتعدد الأطراف والتنسيق المشترك لإنهاء الحروب والنزاعات وتسويتها عبر الحوار والسبل السلمية ومكافحة التطرف والإرهاب ومعالجة أي مشاكل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية من شأنها تغذية النزاعات أو الخلافات أو الكراهية.

وترى مملكة البحرين أن الأسس الرئيسية لحل الأزمات الإقليمية والدولية تتمثل في التمسك بمبادئ الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في الميثاق، وأبرزها: احترام السيادة والقانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدو ل، وتدعيم ركائز صون السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

كما تؤكد مملكة البحرين ضرورة التو افق على آليات أكثر فاعلية من أجل تجنب النزاعات المستقبلية ومنعها، وحل النزاعات أو الخلافات قبل اندلاعها وتحولها إلى عنف.

لذلك حرصت مملكة البحرين دوماً على التأكيد على الدور الرئيسي لتعزيز قيم التسامح والتعايش والاحترام المتبادل والحوار في منع نشوب النزاعات والحفاظ على الأمن وبناء التعاون والثقة بين الدول.

تبقى الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن بصفته الجهة الرئيسية المنوط بها صون السلم والأمن الدوليين عنصراً محورياً في دعم الحوار والتعايش السلمي بين الثقافات والحضارات، وتحفيز التضامن الإنساني في تعزيز السلام والاستقرار وحماية حقوق الإنسان وتنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية ودعم التنمية المستدامة والعمل المناخي.

ومن هذا المنطلق، تتطلب التغييرات والتعقيدات التي تحيط بالنزاعات الراهنة والناشئة التي يشهدها العالم جهوداً متجددة واستجابة فعالة من قبل مجلس الأمن من خلال اتباع نهج وأساليب عمل تتسم بالشمول والشفافية والتعاون البناء بين الدول دون إغفال الدور الذي تضطلع به المنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية في التعاطي مع القضايا ذات الأهمية ،بما يضمن عدم التصعيد وحل الخلافات بالحوار والطرق الدبلوماسية.

ختاماً، تشارك مملكة البحرين المجتمع الدولي اهتمامه باقتراح الأمين العام وضع خطة جديدة للسلام، وتجدد تأكيد دعمها للشراكة الدولية في ترسيخ قيم السلام والحوار والتعايش السلمي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ودعم التنمية المستدامة وخدمة الإنسانية ومضاعفة العمل المشترك لمواجهة كافة التحديات والتغلب عليها من أجل مستقبل يسوده الأمن والسلام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد سيكريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وتنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

أود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

إن تعزيز الثقة من أجل الحفاظ على السلام موضوع مهم جدا وينبغي النظر فيه على نحو شامل ودقيق. فالثقة والسلام يسيران جنبا إلى جنب كما نعلم جيدا من جهودنا الجماعية لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء العالم. فيما يتعلق بوضع الخطة الجديدة للسلام التي ستوفر استجابات جديدة وتعزز منع التهديدات القديمة والجديدة للسلم والأمن الدوليين، ينبغي وضع الثقة في صميم

ذلك المشروع. إن بلدي الذي رحب منذ البداية بتقرير الأمين العام الطموح ”خطتنا المشتركة“ (A/75/982) بوصفه خطوة كبيرة نحو مواصلة تعزيز فعالية الأمم المتحدة وشدد على الخطة الجديدة للسلام باعتبارها – أولوية – لن يدخر جهدا لتحقيق تلك الغاية.

في ذلك الصدد، أود أن أتناول بالتفصيل في مناقشة اليوم ثلاثة أبعاد: الأطر المعيارية والشمول والثقة استنادا إلى حقائق موثوقة. فيما يتعلق بالأطر المعيارية، فإن الثقة تتعلق بالقدرة على التنبؤ ولدى المجتمع الدولي أداة معيارية عظيمة تتمثل في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن نكرس جهودنا لدعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك التسوية السلمية للنزاعات، فضلا عن التزام جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأعضاء الآخرين.

إن من الضروري أن نعود خلال جهودنا المبذولة لبناء الثقة إلى الأساسيات وأن نعزز التزام الأعضاء بتلك المبادئ الأساسية، لا سيما في وقت يستمر فيه الهجوم الذي نعلمه جميعا على أسس نظامنا المتعدد الأطراف، بما في ذلك بواسطة إساءة تفسير القانون الدولي.

ويتعلق جانب معين من جوانب الأطر المعيارية بالأمن البحري الذي يعدُّ مثالا على ذلك. إن البحار والمحيطات الآمنة ضرورية لنمو الاقتصاد الأزرق وأمن الطاقة وعمليات الإمداد وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك فإن الأنشطة غير القانونية في البحار مثل القرصنة والأعمال الإرهابية والاتجار بالأسلحة وبالبشر تعتبر تهديدات رئيسية للأمن البحري. ويتطلب ترابطها اتباع نهج متكامل، بما في ذلك من خلال تنفيذ قانون البحار واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوصفهما الإطار القانوني والمؤسسي الوحيد الذي يحكم محيطات العالم وبحاره.

إذ أنتقل للحديث عن الشمول، من الضروري دعم وتعزيز جهود الأمم المتحدة لوضع النساء والفتيات في صميم السياسة الأمنية، والبناء على إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويظل التمثيل المتكافئ للمرأة في صنع القرار، بما في ذلك في عمليات السلام، عاملا حاسما لتمكيننا من إحراز تقدم في جهودنا الجماعية لتحقيق السلام والتنمية الشاملين والمستدامين. إن منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له وضمان مساءلة الجناة وإغاثة الناجين وتعافيهم وتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها بوصفها عاملا للتغيير في حل النزاعات وبناء السلام وجهود الوساطة، أمور ضرورية لبناء الثقة الدائمة من خلال تعزيز الشمول.

أخيرا وليس آخرا، إننا نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الثلاثين لليوم العالمي لحرية الصحافة. ولا يمكننا المبالغة في تأكيد دور حرية الصحفيين في توفير الحقائق الموثوقة لإرشاد جهودنا الجماعية لأجل تحقيق السلام والرخاء. ولا جدال في قدرة الصحافة الحرة على الكشف عن الحقيقة. كما تؤدي دورا أساسيا في تحديد وتعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان فضلا عن محاسبة المسؤولين في مواقع السلطة. ويؤدي الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام دورا حاسما في تدفق المعلومات والآراء والأفكار ولا غنى عنهم لبناء مجتمعات شاملة ومتسامحة فضلا عن تعزيز التفاهم والتعاون في الوقت نفسه. بيد أننا نشهد اليوم زيادة تبعث على القلق في المعلومات المضللة والخطاب الانقسامي والهجمات الشرسة على التقارير الواقعية عبر شبكة الإنترنت وغيرها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تآكل الثقة ويمهد الطريق للمزيد من الارتباك بوصفه الوقود الأساسي للأزمة.

تظل اليونان، بصفتها رئيسا مشاركا – إلى جانب فرنسا وليتوانيا – لمجموعة أصدقاء حماية الصحفيين التي تضم 27 دولة عضوا، على تفانيها المستمر في تعزيز مبادئ الصحافة الحرة والمستقلة والتعددية، فضلا عن كفالة سلامة وحماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد غوسمان (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أهنئ وفد سويسرا على توليه رئاسة مجلس الأمن وأن أشكره على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

إذ يشارك أعضاء الأمم المتحدة في مناقشات غير رسمية بشأن اقتراح الأمين العام وضع خطة جديدة للسلام، فإننا نتطلع إلى النتائج باعتبارها فرصة للتصدي لجميع أشكال التهديدات ومجالاتها والتفكير في الالتزام الجماعي بميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

أود أن أتكلم بإيجاز على بعض مجالات الاهتمام المواضيعية التي نرى أن من الضروري أخذها في الاعتبار عند تحديد الإسهامات الممكنة في العملية وسبل ووسائل تعزيز العمل الوطني والمتعدد الأطراف.

إن الانتقائية والكيل بمكيالين وما يترتب عنهما من عدم امتثال مستمر للالتزامات الدولية فضلا عن نقص آليات الأمن الدولي، لا تزال من بين العقبات الرئيسية التي تعرقل التصدي للتهديدات الحالية والناشئة وتعزيز الثقة والقدرة على التنبؤ وبناء السلام على نحو أكثر فعالية.

وبما أن هذه المناقشة المفتوحة تتيح ضمن أهدافها فرصة لدراسة دور الأطر المعيارية الدولية، فإن من الضروري، أولا وقبل كل شيء، رفض التفسيرات الخاطئة والتشديد على عدم وجود تعارض بين المعايير والمبادئ المتفق عليها بصورة مشتركة والتشديد مرة أخرى على واجب تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية.

إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ملزمة عالميا ويجب تطبيقها على نحو متسق وليس انتقائيا. ويجب أن تظل الدولة أساسا لكل الجهود المبذولة. وبالتالي فإن احترام السيادة والسلامة الإقليمية أمر حاسم لإحراز أي تقدم في منع نشوب النزاعات ولاستعادة السلام والحفاظ عليه وبناء أواصر الثقة السلمية المتبادلة بين الأمم وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماية الأمن البشري وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن المساءلة أداة وقائية هامة وعنصر أساسي على طريق اعتماد نهج في الأجل الطويل يتطلع إلى تشكيل مستقبل أكثر سلماً وعدلاً واستيعاباً للجميع. إن العدالة لبنة أساسية من لبنات بناء السلام والسلام المستدام والنظام الدولي السلمي.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تواصل الأمم المتحدة تعبئة العالم ضد العنصرية ومواجهة خطاب الكراهية والكراهية بجميع أنواعها والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والتحريض على الانقسام والعنف والتطرف.

إن الحوار بين الثقافات والأديان على الصعيدين الوطني والدولي هو أحد السبل الهامة في إطار الأهداف الأوسع نطاقاً لبناء السلام والحفاظ على السلام والمصالحة. وفي ذلك الصدد، نعترف بالدور الهام الذي يؤديه تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

إن تعزيز التضامن العالمي وتعددية الأطراف وبذل الجهود المشتركة، المتأصلة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، هي أكثر الطرق فعالية لتحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة الشاملة وصون الحقوق الإنسانية للجميع.

إن تقديم الدعم إلى الدول المتضررة من النزاع والمنخرطة في بناء السلام وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع هو التزام بالغ الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، ويجب أن يبقى كذلك. وهذا الدعم والتضامن أمران حاسمان لبلدي – أذربيجان – وللعديد من الدول في جميع أنحاء العالم التي تتغلب على عواقب الحروب المدمرة والعدوان والاحتلال والتطهير العرقي.

وفي الختام، نعتقد أن هناك حاجة إلى شراكة استراتيجية وتنفيذية أوثق بين الأمم المتحدة والحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، مع الامتثال للسيادة الوطنية ومراعاة أولويات الدول وسياساتها.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كمبوديا.

السيدة إيت (كمبوديا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولاً، أودّ أن أهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الموضوع الهام المتمثل في تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام. وإنني أقدر تقديراً عالياً تعليقات وآراء جميع مقدمي الإحاطات والمتكلمين الذين أخذوا الكلمة قبلي، والتي وجدتها جميعاً صحيحة نسبياً.

إن التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمر أساسي تماماً لصون السلام والأمن العالميين وتعزيز التنمية البشرية، وقد أكد جميع أعضاء هذه الهيئة مراراً وتكراراً الالتزام بها. بيد أننا ما زلنا نشهد اندلاع حروب ونزاعات مسلحة داخل الدول الأعضاء وفيما بينها. ومن الواضح أن هناك اختلافات كثيرة بين أعضاء الأمم المتحدة في تفسير المبادئ التي تدعم السلام والتعايش السلمي. ومن الواضح أيضاً، من الهشاشة الحالية للسلام العالمي، أن هناك نقصاً كبيراً في الثقة بجميع أبعادها وتآكلاً في روح التضامن الدولي.

بيد أن اجتماعنا جميعاً هنا لمناقشة الأسباب الجذرية لتآكل الثقة ومناقشتنا بشأن أفضل نهج لإعادة بنائها وتوطيدها يجسد إيماننا بتعددية الأطراف والجهود الجماعية لصون وبناء عالم يمكن فيه لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، أن تنعم بالسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالنسبة للدول الصغيرة مثل كمبوديا، فإن تعددية الأطراف ومبدأ الاحترام المتبادل هما أفضل دفاع لنا.

وللأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، دور هام في ضمان ثقة الدول الأعضاء في تعددية الأطراف والتمسك بالمبادئ والقواعد والمعايير باعتبارها ملتزمة بها وتطبق بإنصاف على الجميع. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تؤخذ شواغل كل دولة في الاعتبار بإنصاف دون استثناء وأن تظل الوسائل السلمية والدبلوماسية هي العليا في حل النزاعات ومعالجة الشواغل.

إن حالة السلام والأمن والتنمية في بلدي، كمبوديا، الآن وفي أوقات سابقة في ذاكرتنا الحية هي مثال على ما يمكن أن تفعله الثقة والاستنفاد الشديد لها بالأمة، على الصعيدين الوطني والدولي، وبقدرتها على الإسهام في السلام والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

أخيراً، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تأييدي لاقتراح الأمين العام بشأن الخطة الجديدة للسلام. وينبغي أن نعمل من أجل عملية جامعة ومن خلالها لبناء التقارب وسد الفجوة في نهجنا إزاء السلام والأمن والتنمية من أجل بناء عالم سلمي ومستدام للأجيال المقبلة من البشرية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): بما أن الأشكال الجديدة للنزاع تتطلب استجابات مبتكرة، فإن الدول التي تنجح في إنهاء النزاع كثيراً ما تفشل في الحفاظ على السلام الذي حققته على مر الزمن. تحدث العديد من النزاعات في البلدان التي كانت بالفعل في حالة حرب، في حين زاد معدل الانتكاس كل عقد منذ ستينيات القرن العشرين. ويبين التحليل التجريبي لثمانية عقود من الأزمات الدولية أن جهود حفظ السلام كثيراً ما تنجح في الأجل القصير وتفشل في السعي إلى تحقيق السلام في الأجل الطويل.

فمنذ أن اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات تاريخية ومتطابقة بشأن السلام المستدام في نيسان/أبريل 2016، بدأت الدول الأعضاء تفكر فيما يعنيه هذا المفهوم. وقد أيدت الأرجنتين تطوير مفهوم السلام المستدام كما يُفهم على أنه عملية مستمرة تشمل نظام بناء السلام لا في مرحلة ما بعد النزاع فحسب، بل أيضاً قبل نشوب النزاعات وأثناءها. يستند ذلك أيضاً إلى نهج شامل يجب أن يراعي الحاجة إلى مكافحة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال جملة أمور منها تعزيز سيادة القانون، وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر، مع تعزيز التنمية الاجتماعية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في ذات الوقت.

ومنع نشوب النزاعات هو الخطوة الأولى في هيكل السلام. وينبغي للمجتمع الدولي، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية الوقائية، أن يركز على بناء المؤسسات والقدرات في الدول التي توجد فيها حالات نزاع محتمل أو وشيك. وتلك الخطوة أساسية أيضاً لضمان الانتقال الناجح من النزاع إلى السلام الدائم. إن تعزيز قدرة الدول على الصمود وبناء مؤسسات شرعية وخاضعة للمساءلة وفعالة وتوطيد سيادة القانون هي جهود طويلة الأجل تتطلب قيادة ومسؤولية وطنيتين ودعماً دولياً مستداماً.

ويتعين على مجلس الأمن القيام بدور جوهري في دعم جهود الدبلوماسية الوقائية. وفي السنوات الأخيرة، زاد المجلس من مشاركته

ومرونته في التصدي للتهديدات الناشئة قبل تصاعدها وإدراجها في جدول الأعمال الرسمي للمجلس. ويمكن للمجلس، من خلال أعماله، أن يرسل إشارات هامة تساعد على ردع ارتكاب العنف وفتح قناة للحوار بين الأطراف المتنازعة، وهو ما سييسر، على سبيل المثال، عمل الأمين العام ومبعوثيه الخاصين حين يتعلق الأمر بالمساعي الحميدة.

ولا تنجح العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام في البداية. وما لم يُولَ اهتمام كافٍ لاحتياجات المجتمعات الخارجة من النزاع، ستكون العواقب وخيمة على جميع الأطراف المعنية. لذا لا يسعى بناء السلام إلى حل النزاعات فحسب، بل أيضاً إلى بناء مجتمعات ومؤسسات وسياسات وعلاقات لها قدرة أكبر على الحفاظ على السلام والعدالة في الأجل الطويل.

واستيعاب الجميع هو جانب حاسم آخر من جوانب السلام المستدام. ويجب أن تشمل عمليات وجهود منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام جميع قطاعات المجتمع. ويجب أن تؤدي المرأة دوراً نشطاً في جميع مجالات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وهناك أدلة على أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يرتبطان بتحقيق السلام والاستقرار في المجتمعات. وبصفة خاصة، عندما يكون للنساء تأثير على القرارات المتخذة في مجتمعاتهن، من الأرجح أن يتم حل الأزمات من دون اللجوء إلى العنف.

وإن إجراء مشاورات واسعة النطاق ووجود آليات تشاركية لا تستبعد أي فئة أو شريحة من المجتمع يعمل على توطيد شرعية الدولة وتعزيز الثقة بين جميع مواطنيها. وعلى النقيض من ذلك، فإن عدم الإدماج يهدد عمليات السلام والمصالحة واستقرار الدولة نفسها. فمشاركة جميع المواطنين في بناء السلام تساعد على التوصل إلى اتفاقات شاملة للجميع وتحقيق سلام واستقرار دائمين.

وفي نهاية المطاف، يتطلب تحقيق النجاح في الانتقال من النزاع إلى السلام أن تؤخذ العدالة والمساءلة على محمل الجد. فالعدالة عنصر أساسي في المصالحة. وفشل الحكومات في ضمان العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب يمكن أن يؤدي إلى إفساد جهود بناء السلام، وإعادة تأجيج النزاعات في النهاية.

وفي مواجهة التحديات العالمية الجديدة، يجب أن نسأل أنفسنا ما هي هياكل الأمم المتحدة وولاياتها الصحيحة لحل النزاعات مع تحقيق سلام مستدام. إن الانتقال من الحرب إلى السلام ليس ممارسة تقنية، بل عملية سياسية إلى حد كبير يجب أن يتم فيها الجمع بين مبادئ وأولويات ونهج مختلفة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة ماسة إلى التنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مع تجنب العمل في صوامع منفصلة والسعي إلى تحقيق الاتساق المنهجي في استراتيجيات بناء السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة تيكنر (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر أعضاء مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة. ترحب كولومبيا بهذه المناقشة، التي تأتي في الوقت المناسب جدا في ضوء مشروع "السلام الشامل" الذي تضعه حكومة غوستافو بترو أوريغو. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لدعم مجلس الأمن واعترافه بالتقدم الذي أحرزه بلدي نحو تحقيق هدف إرساء سلام مستقر ودائم.

وأكرر الإعراب عن استعداد كولومبيا لإتاحة تجربتنا الوطنية للأمم المتحدة كمرجع للحالات الأخرى التي يكون من الضروري فيها تشجيع وتهيئة الظروف للانتقال من مرحلة النزاع المسلح إلى التغلب على العنف. ومن هذا المنطلق، أود أن أتشاطر بإيجاز بعض الأفكار من المنظور الكولومبي فيما يتعلق بالصلة بين بناء السلام والإدماج، في إطار عمل أكثر فعالية من جانب مجلس الأمن.

أولا، يشكل الإدماج المحور الشامل للصلة التي لا تنفصم بين التنمية والسلام. والاستماع إلى أصوات المجتمع ككل أمر أساسي لضمان استدامة التنمية والسلام على حد سواء. وهذا يعني أن السياسات الوطنية لا يمكن فرضها من العواصم، بل يجب أن تؤسسها المناطق. وإدراكا منها لتلك الحاجة لحياكة النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، تعتقد حكومة كولومبيا أن المشاركة الاجتماعية لا تضفي

الشرعية على المبادرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون فحسب، بل وتضمن أيضا استدامتها على مر الزمن. إن صوت النساء والشباب وأفراد مجتمع الميم الموسع والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي ضروري في أي جهد تقوم به الأمم المتحدة.

ثانيا، يتطلب بناء مؤسسات قوية وفعالة أيضا تصميم آليات شاملة. وبالتالي، كانت إحدى الرسائل الرئيسية للرئيس بترو أوريغو ونائبة الرئيس فرانسيا ماركيس هي "التغيير مع النساء". وسعيا لتحقيق ذلك الطموح، تعكف كولومبيا على إعداد خطة عملها الوطنية الأولى لتنفيذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، كوثيقة شاملة لا يجري توخيها بإشراك مؤسسات الدولة وحدها، بل والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والنساء أنفسهن في جميع أنحاء البلد.

ثالثا، على نحو ما تثبت الحالة الكولومبية بوضوح، من الضروري الحصول على الدعم السياسي والتقني والمالي من المجتمع الدولي فضلا عن المصارف الإقليمية بغية المضي قدما على الطريق نحو السلام من خلال الصكوك المتعددة الأطراف التي تمكن من بقاء المشاريع لتحقيق تلك الغاية والتي تسهم في التنمية المستدامة. وخلال فترة ولايتنا في لجنة بناء السلام، التي انتهت في كانون الأول/ديسمبر، عملنا في إطار هذا النهج التعاوني، مع التشديد على أن دعم المجتمع الدولي أداة لا غنى عنها.

ويجب أن تكون الوظيفة الاستشارية للجنة بناء السلام بالنسبة لمجلس الأمن مستمرة ويجب أن تسعى لإدماج الدروس المستفادة من الحالات الإيجابية للانتقال نحو السلام، كجزء لا يتجزأ من التوصيات والإجراءات المحددة في إطار ما يسمى بالتشكيلات. لهذا السبب، وفي الختام، تؤيد كولومبيا وتشارك بنشاط في عملية الاستعراض الخمسي لهيكل بناء السلام، التي ستجري في عام 2025، في إطار اتباع نهج كلي يكفل اتخاذ لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام قرارات أكثر كفاءة وفي الوقت المناسب. وبهذه الطريقة، يمكن تعزيز بناء السلام كمنصة تلتقي فيها الخبرات الوطنية بشأن مسائل مثل العدالة الانتقالية ونزع السلاح وإعادة الإدماج والتسريح، وكلها تشكل الأساس للتغلب على حالات النزاع.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد هاكوبيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الآخرين في تهنئة سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. والشكر موصول للسيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وكذلك مقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم القيمة.

إن التحديات المتصاعدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين تبعث على القلق حقا وتتطلب تعزيز التعاون الدولي. وينبغي أن يكون مجلس الأمن قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ جميع التدابير بالنيابة عن عموم أعضاء المنظمة لصون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم.

ولكي نحافظ على السلام في المستقبل، ينبغي إعطاء زخم جديد لخطة الوقاية، وبناء السلام، وبناء الثقة وبث روح الطمأنينة. وينبغي بذل الجهود لضمان مشاركة أوسع للنساء والشباب، ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز، وتعزيز قدرات الرقابة الدولية.

ويجب وضع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في صميم الجهود الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية المدنيين الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما المتأثرين بالنزاعات.

إن التمسك بسيادة القانون في صون السلم والأمن الدوليين أمر أساسي لإعمال الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم تكرار انتهاكات الثقة والسلام الدولي. وغالبا ما يكون الافتقار إلى المساءلة عن الأفعال غير المشروعة هو ما يولد المزيد من العنف ويزرع الشقاق. وللأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، ولا سيما مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، دور محوري في تعزيز العدالة والمساءلة والتمسك بسيادة القانون بين الأمم.

ولبناء الثقة، ينبغي تنفيذ الاتفاقات والالتزامات الدولية السابقة بحسن نية وبشكل كامل. وإن سجل أذربيجان الراسخ في عدم الامتثال للمعاهدات والاتفاقات الدولية وأنظمة تحديد الأسلحة ورفضها المستمر

لتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن على مر السنين قد أظهر نية واضحة للتحريض على المزيد من الأعمال العدائية في منطقتنا، ويتجلى ذلك بشكل خاص في عدوانها الواسع النطاق على ناغورني كاراباخ في عام 2020. ومما يؤسف له أن عدم وجود رد مناسب من الهياكل الدولية سمح لأذربيجان بمواصلة سياساتها العدوانية.

لقد مر ما يقرب من خمسة أشهر منذ أن وضعت أذربيجان ممر لاتشين تحت حصار فعلي، وهو شريان الحياة الوحيد الذي يربط ناغورني كاراباخ بأرمينيا والعالم الخارجي. وعلاوة على ذلك، أقامت أذربيجان في 23 نيسان/أبريل نقطة تفتيش في الممر، منتهكة بذلك البيان الثلاثي بشأن وقف إطلاق النار المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، فضلا عن تجاهل التدابير التحفظية التي أشارت بها محكمة العدل الدولية والتي ينبغي لأذربيجان، بموجبها، اتخاذ كل ما بوسعها من تدابير لضمان حركة الأشخاص والمركبات والبضائع دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين. وينبغي ألا يتغاضى المجلس أو المجتمع الدولي عموما عن انتهاكات أذربيجان المستمرة للقانون الدولي ولالتزاماتها السابقة وسلوكها العدواني والمحرض على الحرب.

ولتحقيق السلام المستدام، من المهم أيضا بنفس القدر ضمان قدرة الأمم المتحدة على إيصال الإمدادات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق، وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية، فضلا عن العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين والحفاظ على التراث الثقافي والديني.

ونعتقد أن الخطة الجديدة للسلام توفر فرصة حسنة التوقيت للتصدي لتلك التحديات وغيرها من التحديات المعاصرة المتعددة الأوجه ولتعزيز مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل أذربيجان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غوسمان (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): لن نرد على تلميحات ممثل أرمينيا.

إن أذربيجان ثابتة في تصميمها على إعادة تأهيل أراضيها المتأثرة بالنزاع وإعادة تعميرها وإعادة إدماجها وضمان العودة الآمنة والكريمة للاجئين والمشردين داخليا والنهوض بجدول أعمال التطبيع من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار ورفاه جميع شعوب المنطقة ولمنع أي تهديدات لسلامة ورفاه شعبها ولسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، والقضاء على هذه التهديدات بكل الوسائل المشروعة.

وانطلاقا من ذلك الموقف، تشارك أذربيجان مشاركة بناءة في المحادثات التي تُعقد حاليا في واشنطن العاصمة. وفي ذلك السياق، نرفض رفضا قاطعا جميع محاولات ممثلي أرمينيا فرض روايات كاذبة وإثارة العداوة.

رفعت الجلسة الساعة 18/55.